أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية

د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم[1]

ملخص البحث:

الهدف: استهدف البحث قياس أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية السعودية.

التصميم والمنهجية: اعتمد الباحث على مدخل تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (106) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام 2013م حتى عام 2016م، بإجمالي مشاهدات (424) مشاهدة، وذلك لبناء نموذجين لقياس الأثر **أولهما:** قياس أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي (الفرض العام الأول)، **وثانيهما:** قياس أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي (الفرض العام الثاني)، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS).

النتائج والتوصيات: توصل الباحث فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج والتي من أهمها، عدم وجود علاقة بين ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، والملكية العائلية من ناحية ومستوى التحفظ المحاسبي من ناحية أخرى. بينما تؤثر الملكية المؤسسية والملكية المشتتة تأثيرًا معنويًا على مستوى التحفظ المحاسبي. كما تبين للباحث أن خصائص لجان المراجعة المتعلقة بالخبرة المالية والمحاسبية، وعدد الاجتماعات الدورية للجنة تؤثر تأثيرًا معنويًا على مستوى التحفظ المحاسبي، بينما لا يوجد تأثيرًا معنويًا لاستقلال اللجنة وحجمها على مستوى التحفظ المحاسبي. واستنادًا إلى ذلك يوصي الباحث بضرورة قيام هيئة سوق المال السعودي بتطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي، وجعل الالتزام بمستوى معين للتحفظ أحد شروط إدراج الأوراق المالية للشركة بسوق الأوراق المالية السعودي. بالإضافة إلى ضرورة وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة، والالتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية. وأخيرًا تفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من مدى التزام الشركات بتشكيل لجان المراجعة ومراعاة توفير الخصائص التي تجعلها فعالة والإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية للشركات المسجلة.

(1) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنها.

الأصالة والإضافة: تُسهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي بشكل متكامل، وقياس أثر هذه العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال السعودية.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية Ownership Structure ، خصائص لجنة المراجعة Audit Committee Characteristics، التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism، التقارير المالية Financial Reports ، بيئة الأعمال السعوديةSaudi Business Environment، الشركات المساهمة السعودية Saudi Joint Stock Companies.

1- المقدمة:

يُعد التحفظ المحاسبي [1] Accounting Conservatism من أهم السياسات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة. ولقد حظى التحفظ المحاسبي باهتمام كبير من جانب الباحثين في الأدب المحاسبي حيث اهتمت الكثير من الدراسات بالتعرف على العوامل التي تفسر ماهي أسباب قيام الشركات بالتحفظ؟ ولماذا يختلف مستوى ذلك التحفظ من شركة إلى أخرى؟ وبالتالي فقد ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتحليل محددات ودوافع التحفظ المحاسبي، حيث أشارت دراسة Li et al., (2015)، ودراسة Crawley(2015)، ودراسة Kung et al.,(2011) ؛ ودراسة أبوالخير (2008)؛ ودراسة الجارحي (2013) ؛ ودراسة إقبال والقضاة(2014) ؛ ودراسة حمد والمومني(2018) إلى وجود عدة دوافع تزيد من توجه الشركات نحو تبني السياسات المحاسبية المتحفظة، والتي يمكن تصنيفها إلى: دوافع تعاقدية مرتبطة بالعلاقة بين الإدارة والملاك من جهة، أو العلاقة بين الملاك والدائنين من جهة أخرى، ودوافع خطر التقاضي Litigation Risk الناجم عن زيادة درجة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، ودوافع تحمل الشركة تكاليف إضافية سواء أكانت ناتجة عن حجم الشركة ووضعها التنظيمي، أو ناتجة عن العبء الضريبي.

---

(1) عرفه Watts (2003) بأنه عدم توقع أية أرباح مع توقع كافة الخسائر المحتملة، بينما عرفه Basu (1997) بأنه ضرورة وجود درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة – المكاسب– مقارنة بالإعتراف بالأخبار السيئة – الخسائر –. أما الباحث فيري التحفظ بأنه بمثابة الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات. وتجدر الإشارة إلى أن التحفظ المحاسبي ينقسم إلى نوعين هما: **الأول: التحفظ المشروط Conditional Conservatism** وهو تحفظ معتمد على وقوع الأحداث لذلك سمى بالتحفظ اللاحق، وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. بمعنى استبعاد وتخفيض القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول في ظل أحداث سارة إلاَّ إذا توافر دليل على تحققها مثل طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي. **الثاني: التحفظ غير المشروط UnConditional Conservatism** بمعنى استقلال التحفظ عن وقوع الأحداث، وينتج هذا التحفظ عند تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي مثل إهلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الإهلاك المجل وبمعدلات تفوق معدل الإهلاك الاقتصادي لها، واختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلًا من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبي بدلًا من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي مليجي (2014)؛ Li (2018) ;Fan & Zhang (2012) ; Artiach & Clarkson (2011).

لقد ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي مع ظهور نظرية الوكالة Theory Agency، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى الاستعانة بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة، ومع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها، وتزداد مشاكل الوكالة وعادة ما يتوقف حجم هذه المشاكل على نمط هيكل الملكية Ownership Structure حيث يعتبر المحدد الأساس لتكلفة الوكالة Agency Cost، فالمشاكل التي تنشأ عندما تكون الملكية مشتتة Dispersion Ownership تختلف عن التي تنشأ عندما يكون هناك تركز في الملكية Concentrated Ownership سواء أكانت ملكية إدارية Managerial Ownership أم ملكية مؤسسية Institutional Ownership أم ملكية كبار المستثمرين Block – Holders أم ملكية عائلية Family Ownership، حيث تزداد الحاجة إلى حماية صغار المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة لسيطرتها على المعلومات المحاسبية، وهو مادفع إلى الاهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance لتعزيز الدور الإشرافي والرقابي للجان المراجعة Audit Committees وقيامها بممارسة سلطاتها واختصاصتها بعيدًا عن سيطرة الإدارة التنفيذية. لذلك فهناك مطالب متزايدة للتمسك بسياسة التحفظ المحاسبي، حيث يُنظر إليه كأحد الأدوات الرقابية التي تُحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتعمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين والحفاظ عليها، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف السياسية والحد من عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح وتخفيض مشكلة تضارب المصالح وتعمل على تحقيق التوافق بين كافة أصحاب المصالح (2016) Lin ؛ Cheng & Kung (2016)؛ Lara et al., (2016)؛ عبدالوهاب (2014)؛ القضاة وآخرون (2015) ؛ رشوان (2017) ؛ علي وشاكر(2017) ؛ حسين (2017).

كما أكدت الدراسات التي تمت في البيئة السعودية: السهلي (2009) ؛ عبيد(2010) ؛ الزمر (2011)؛ كساب (2011)؛ أبوجبل (2012) ؛ عبد المجيد (2013)؛ الجرف (2014) ؛ حسن (2015)؛ علي (2016) ؛ إبراهيم (2017)؛ عبد الملك (2017) على أهمية تبني السياسات المتحفظة مع عدم المغالاة في تطبيقها، وذلك للعديد من المبررات من أهمها ما يلي:

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتخفيض مشكلة التخلخل الأخلاقي Moral Hazard من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات.
- تحسين جودة الأرباح وزيادة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية.

- الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، كما يساعد على تخفيض التكاليف السياسيةPolitical Cost.
- يساعد على تخفيض تكاليف التعرض للمسؤولية القانونية سواء من جانب الشركة أو المراجع، كما يعمل على تخفيض التكاليف الضريبية التي تتحملها الشركة.
- طبيعة البيئة السعودية من حيث تأثرها ببعض العوامل الثقافية، واختلاف هيكل ملكية الشركات، وعدم الإلمام الكافي بقواعد الحوكمة، ورؤية المملكة 2030، وبدأ تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدلًا من المعايير السعودية كل ذلك يدفع إلى ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

وعلى الرغم من المنافع العديدة للتحفظ المحاسبي، إلاَّ أن هناك من يعارض تطبيقه، حيث يرى راشد (2010)؛ Ball et al., (2008) أن هذه السياسة تُحد من جودة التقارير المالية نتيجة لافتقاد المعلومات المحاسبية للمصداقية اللازمة لاتخاذ القرار من قبل مستخدمي هذه التقارير، كما أنها تساعد على تخفيض جودة الأرباح حيث يؤدي التحفظ إلى الإعلان عن أرباح أقل مما هي عليه في الحقيقة مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية من خلال الأرباح الحالية، بالإضافة إلى أن هذه السياسة تساعد على تكوين إحتياطيات سرية ناتجة عن ترحيل بعض المصروفات لفترات قادمة.

وفي الواقع فإن التحفظ المحاسبي أصبح ضرورة في الوقت الحالي، وبخاصة في ظل الأزمات التي تمر بها البلاد بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص سواء من جانب المستثمرين أوالجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية – مثل IASB و FASB– وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالتقرير المالي. ولذا فإن زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات في أعقاب الانهيارات التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة مثل شركة Enron للطاقة، وشركة World Com للاتصالات، وبنك الاعتماد والتجارة الدولية (BCCI) وكذلك بنك Barlow Clows and Levite لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما امتد ليشمل معظم الدول ومنها المملكة العربية السعودية، لذا لم يكن غريبًا أن يتناول عدد كبير من الدراسات دور آليات حوكمة الشركات وخصوصًا هيكل الملكية ولجان المراجعة في زيادة درجة التحفظ المحاسبي. وفي ظل تنوع هيكل ملكية الشركات المدرجة في البورصة السعودية، وعدم التطبيق الواضح للجنة المراجعة تزداد الحاجة إلى التمسك بالتحفظ المحاسبي. وبذلك تتضح أهمية البحث الحالي

من خلال محاولته لتقديم دليلًا من البيئة السعودية عن أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي.

2/1- مشكلة وتساؤلات البحث:

لقد أثارت سياسة التحفظ المحاسبي جدلًا واسعًا بين الأكاديميين والممارسين في مجال المحاسبة بين مؤيد ومعارض، كما أن انهيار العديد من الشركات العالمية أدى إلى زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات خاصة بعد ظهور قانون(2002) SOX Sarbanes Oxley –Act، وكان هيكل الملكية ولجان المراجعة من أهم آليات الحوكمة التي تلعب دورًا حيويًا في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

ونتيجة لاختلاف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف طبيعة ملكية الشركة Lafond & Roychowdhury (2008); Song (2015); Hamdan (2017) (2010); Kung et al., (2010); Chi et al., (2009); Cullinan et al., (2012); ;Haw et al., (2012)؛ عبيد (2010)؛ مليجي (2014)؛ حسين (2015)؛ علي وشحاته (2017)؛ المدبولي (2017)، وكذلك اختلاف تأثر مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف خصائص لجان المراجعة Krishnan & Visvanathan (2008); Lara et al., (2016); Yunas et al., (2014); Than & Tarihi (2016); Sultana & Zahan (2015)، Abernathy et al., (2014); Siagian & Siregar (2018)؛ الإبياري (2012)؛ سعودي (2016) **يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤالين التاليين:**

- هل يؤثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية؟
- هل تؤثر خصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية؟

3/1- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر هيكل الملكية (المتمثل في: الملكية المؤسسية، ملكية كبار المستثمرين، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، والملكية المشتتة) وخصائص لجان المراجعة (المتمثلة في: الاستقلال، الخبرة المالية أوالمحاسبية، حجم اللجنة، وعدد مرات الاجتماع) على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

4/1- أهمية ودوافع البحث:

يكتسب البحث أهمية أكاديمية لكونه يتناول قضية بحثية محاسبية قديمة وحديثة ومهمة، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذه القضية في بيئة الأعمال السعودية، وهي قضية بحثية لاقت اهتمامًا من الدراسات الأكاديمية الأجنبية لم يجاريها البحث المحاسبي في المملكة العربية السعودية بالقدر الكافي.

كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال لفت انتباه أصحاب المصالح، خاصة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمستثمرين إلى أي مدى تؤثر طبيعة هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة.

أيضًا يستمد البحث أهميته العملية حيث يمكن أن تكون نتائج البحث مفيدة لواضعي التشريعات في بيئة الأعمال السعودية في محاولتهم لصياغة آليات حوكمة ملائمة وبصورة خاصة فيما يتعلق بأنماط هيكل الملكية ولجان المراجعة.

ويتمثل الدافع الرئيس وراء إعداد هذا البحث في تضييق فجوة البحث الأكاديمي Academic Research Gap في هذا المجال، وإيجاد دليل على العلاقة محل الدراسة في بيئة الأعمال السعودية.

5- منهج البحث:

تحقيقًا لهدف البحث يقوم الباحث بتحليل الدراسات السابقة التي قدمتها الأدبيات المحاسبية في مجال هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي، وذلك بغرض الاستفادة من المساهمات العلمية، ثم يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي لبلورة تأثير كل من أنماط هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي، ثم صياغة فروض البحث، واختبار هذه الفروض من خلال الدراسة التطبيقية.

وفيا يتعلق بالجزء التطبيقي فسوف يتم اختبار فروض البحث عن طريق إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة تتكون من (106) شركة مقيدة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام 2013م حتى2016م، والتوصل إلى النتائج التي تحقق هدف البحث.

6- حدود البحث:

يركز البحث على طبيعة هيكل الملكية (المتمثل في: الملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية الإدارية ، والملكية العائلية، والملكية المشتتة) وبعض خصائص لجان المراجعة المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية (والمتمثلة في: الاستقلال، والخبرة المالية أوالمحاسبية، وحجم اللجنة، وعدد مرات الاجتماع)، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي أنماط أخرى لهيكل الملكية وأي خصائص أخرى للجان المراجعة بخلاف ذلك.

كما يركز البحث على حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ونوع الصناعة، ونوع مكتب المراجعة كمتغيرات رقابية، وبالتالي يخرج عنها المتغيرات الرقابية الأخرى (مثل: عمر الشركة، وتداول الأسهم في بورصات أجنبية، ونمو الشركة، وكثافة رأس المال).

كما تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في البورصة السعودية وذلك عن الفترة من عام 2013م حتى2016م، وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة السعودية والبنوك وشركات التأمين والخدمات المالية لما لها من طبيعة خاصة بسبب إتباعها لقواعد وممارسات محاسبية خاصة بهذا القطاع بالإضافة لمقررات لجنة بازل. وأخيرًا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

7- خطة البحث:

انطلاقًا من مشكلة البحث وتحقيقًا لأهدافه، وفي ضوء حدوده، سوف يتم استكماله على النحو التالي:

1/7- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

2/7- تحليل العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى التحفظ المحاسبي واشتقاق الفرض الأول وفرعياته.

3/7- تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته.

4/7- منهجية البحث وبناء النماذج واختبار الفروض.

5/7- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/7- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

يعرض الباحث في هذا الجزء بعض الدراسات التى اطلع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك كما يلى:

1/1/7- الدراسات السابقة حول التحفظ المحاسبي :

هدفت دراسة رياض (2011) إلى استكشاف العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (10) شركات مسجلة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الفترة من 2006وحتى 2008م. **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة البحرينية، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة الأرباح.

بينما هدفت دراسة سلامة (2012) إلى قياس وتقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وأثره على تكلفة رأس المال وقيمة المنشأة، وذلك لعينة مكونة من

(49) شركة مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من2005وحتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود مستويات متباينة للتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى القطاعات المصرية الممثلة في العينة، كما يوجد تأثير معنوى لمستوى التحفظ المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي له درجة تأثير(90.7%) على القيمة السوقية للمنشأة.

في حين هدفت دراسة نشأت (2012) إلى تحديد العوامل المسببة لظهور واستمرار تطبيق التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان التحفظ المحاسبي له تأثير على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم أم لا ؟ وذلك لعينة مكونة من (49) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال عام 2008م، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن نسبة المديونية وعقود حوافز الإدارة تصلح كمحددات للتحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أن درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية لعينة الدراسة لا ترتبط بحوكمة الشركات.

كما هدفت دراسة Xu et al., (2012) إلى اختبار دور التحفظ المحاسبي في زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية، وذلك لعينة مكونة من (1053) شركة مسجلة بالبورصة الصينية خلال الفترة من 2003 وحتى 2007م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين التحفظ المحاسبي والنفقات الرأسمالية حال عدم كفاية رأس المال الداخلى لتحقيق الاستثمارات المنشودة، كما أن التحفظ المحاسبي يُحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين من خارج الشركة والإدارة ويخفض تكلفة كل من رأس المال والوكالة.

في حين هدفت دراسة عيد (2013) إلى تحديد العوامل التى ساهمت في نشوء وتطور التحفظ المحاسبي واستمرار وجوده، ومعرفة ما إذا كان لمحددات معينة دون غيرها أثر على درجة التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (49) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2005 وحتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى انخفاض درجة التحفظ المحاسبي و درجة جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصرى، وكذلك عدم وجود اتجاه واضح للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، على الرغم من وجود ارتباط ايجابى ولكنه غير معنوى بينهما.

كما هدفت دراسة عبدالمجيد(2013) إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية

في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2008حتى 2012م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، كما أن التحفظ المحاسبي في هذه الشركات ذو علاقة موجبة مع حجم الشركة وملكية الشركة وذو علاقة سالبة مع مديونية الشركة وعمر الشركة.

بينما هدفت دراسة إبراهيم (2013) إلى بيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح المحاسبي والتحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (45) شركة مسجلة فى البورصة المصرية خلال الفترة من 2008 حتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن هناك إختلاف جوهري فى ممارسة إدارة الأرباح بين الشركات التى توفر إفصاح بدرجة جودة عالية عن تلك الشركات التي لا توفر درجة إفصاح عالية، كما أن هناك علاقة طردية بين جودة الإفصاح والتحفظ المشروط، وعلاقة عكسية بين جودة الإفصاح والتحفظ غير المشروط.

وقد هدفت دراسة Moridipaur et al., (2014) إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط وخطر الإفلاس، وذلك لعينة مكونة من (80) شركة مسجلة بسوق طهران للأوراق المالية خلال الفترة من 2007حتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة سلبية جوهرية بين التحفظ المحاسبي المشروط وخطر الإفلاس، أي أن استخدام الممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية سيقلل من احتمال تعرض الشركات لخطر الإفلاس.

بينما هدفت دراسة سعدالدين (2014) إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي و تكلفة رأس المال، وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة، وذلك لعينة مكونة من (32) شركة مصرية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من 2008 وحتى 2012م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين درجة التحفظ بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال، بينما توجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ وقيمة المنشأة.

كما هدفت دراسة محمد (2014) إلى دراسة أثر العوامل البيئية والقوانين الصادرة في البيئة المصرية على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية، ودراسة العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي واستراتيجية التخطيط الضريبي، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على الضرائب كدافع ممارسة التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (60) شركة مسجلة بالبورصة خلال فترتين مختلفتين (2001: 2005) قبل صدور قانون الضرائب و (2006: 2010) بعد صدور القانون. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ومستوى

الأعباء الضريبية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومستوى التطابق بين الربح المحاسبي والضريبي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية ومعنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومستوى التكاليف غير الضريبية.

ولقد هدفت دراسة محمد (2014) إلى اختبار تأثير كل من التحفظ المحاسبي وآليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى جودة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (77) شركة مساهمة غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2007وحتى 2012م. **وقد توصلت الدراسة** إلى عدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

كما هدفت دراسة Chen et al., (2014) إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على استمرارية الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (68) شركة مسجلة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من 1998 حتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الشركات ذات التحفظ المحاسبي الأعلى تكون أرباحها أقل استمرارية من أرباح الشركات ذات التحفظ المحاسبي الأقل.

وأيضًا هدفت دراسة Ruch &Taylor (2015) إلى تحليل أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك من خلال تناولها لتأثير ممارسات التحفظ المحاسبي على الخصائص الزمنية للأرباح –الاستمرارية والقدرة التنبؤية –وجودة الاستحقاقات ومدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح، بالإضافة إلى تأثير التحفظ المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية – المستثمرون والمحللون الماليون، والدائنون والمقرضون، والمساهمون وإدارة الشركة – **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والخصائص الزمنية للأرباح، كما أن التحفظ المحاسبي يقلل من عدم تماثل المعلومات، ولكنه لا يؤثر على القيمة الملائمة للأرباح وتكلفة رأس المال.

أما دراسة حسين (2015) فقد هدفت إلى اختبار تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاسات ذلك على الأداء المالي والسوقى للشركات وذلك لعينة مكونة من (62) شركة مساهمة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2012وحتى 2014م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي لكل من حجم المبيعات، نسبة الرافعة المالية، ونوع الصناعة، وعلاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، درجة تعقد الشركة، عمر الشركة، مخاطر الشركة، وحجم مكتب المراجعة على مستويات التحفظ المحاسبي، **كما توصلت الدراسة** إلى عدم

وجود تأثير معنوي لمستويات التحفظ المحاسبي على كل من معدل العائد الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمقياسين يعبران عن الأداء المالي. في حين توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي ومعدل العائد على المبيعات كمقياس يعبر عن الأداء المالي للشركات، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي ونسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم في آخر الفترة كمقياس يعبر عن الأداء السوقي للشركات.

كما استهدفت دراسة على (2016) إلى التعرف على أثر التقديرات المحاسبية على ممارسات التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (69) شركة مساهمة مقيدة في سوق المال السعودي خلال الفترة من 2010وحتى 2014م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود اختلاف بين الشركات التي تمارس /لا تمارس التحفظ المحاسبي و التقديرات المحاسبية، ووجود تأثير معنوي بين متغيرات نموذج التحفظ المحاسبي ومتغيرات جودة الإفصاح المحاسبي، وأيضًا وجود تأثير معنوي لدرجة التحفظ المحاسبي بتغير نوع الصناعة، وعدم وجود تأثير معنوي لاستخدام التقديرات المحاسبية بتغير نوع الصناعة، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وبين جودة الإفصاح المحاسبي في القطاعات المختلفة للسوق السعودي.

بينما هدفت دراسة فودة(2016أ) إلى تحديد أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم، وذلك لعينة مكونة من (62) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2008 حتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى عدم معنوية العلاقة الموجبة بين درجة تطبيق حوكمة الشركات و درجة التحفظ المحاسبي، بينما توجد علاقة معنوية موجبة بين درجة التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم، بالإضافة إلى أن علاقة حوكمة الشركات بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية تتوقف على درجة التحفظ المحاسبي.

أما دراسة فودة (2016ب) فقد هدفت إلى قياس العلاقة بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية وذلك عند تفسير أسعار الأسهم، بالإضافة إلى اختبار مدى تأثر هذه العلاقة بالأزمات المالية والسياسية التى تعرضت لها مصر، وذلك لعينة مكونة من (91) شركة مقيدة بالبورصة خلال الفترة من 2004حتى 2015م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية للسهم، وربحيته)عند تفسير أسعار الأسهم، ولكن في

أوقات الأزمات المالية والسياسية تتحول هذه العلاقة إلى علاقة موجبة ومعنوية بين التحفظ المحاسبي والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم دونًا عن ربحية السهم عند تفسير أسعار أسهم الشركات محل الدراسة.

هدفت دراسة Biddle et al., (2016) إلى بيان العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وخطر التعرض للإفلاس، وذلك لعينة مكونة من (87) شركة مسجلة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من 1989 حتى 2007م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن التحفظ المحاسبي يُخفض من خطر التعرض للإفلاس لكل من الشركات المستقرة Healthy Firms والشركات المتعثرة بالفعل Distressed Firms على حد سواء.

بينما هدفت دراسة عبدالحكيم وأخرون (2016) إلى استكشاف العوامل المؤثرة في مدى ضعف نظام الرقابة الداخلية وأثر ذلك على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (118) شركة من الشركات المصرية المسجلة خلال عام 2015م. **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ودرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

كما هدفت دراسة عفيفي (2016) إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على استخدام سياسات مالية متحفظة، وذلك لعينة مكونة من (122) شركة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2005 حتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** عن طريق استخدام نماذج للانحدار اللوجستي إلى توفير دليلًا على أن التحفظ المحاسبي يرتبط بتطبيق سياسات مالية متحفظة.

في حين هدفت دراسة فؤاد (2016) إلى تحديد أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (38) شركة مساهمة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2012حتى 2014م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة موجبة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) والتحفظ المحاسبي، كما توجد علاقة ارتباط موجبة بين التحفظ المحاسبي ومقاييس جودة التقارير المالية.

ولقد هدفت دراسة إبراهيم (2016) إلى اختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة وبين مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك لعينة مكونة من (75) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2010 وحتى 2015م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية كلما انخفض احتمال ظهور مخاطر انهيار أسعار الأسهم، كما أن هذا

التأثير يكون أكثر وضوحًا في الشركات التى يزداد بها عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية بالشركة وبين الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبخاصة المستثمرين.

أما دراسة Lara et al., (2016) فقد هدفت إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لعينة مكونة من (42241) مشاهدة للشركات الأمريكية المسجلة خلال الفترة من 1991 حتى 2014م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الشركات الأكثر تحفظًا تكون أقل احتمالًا لممارسة إدارة الأرباح أي أن التحفظ المحاسبي يُحد من ممارسات إدارة الأرباح.

كما هدفت دراسة عبدالملك (2017) إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات (المتمثلة في: حقوق المساهمين والشفافية والإفصاح واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأصحاب المصالح الأخرى) والتحفظ المحاسبي، وهل العلاقة إيجابية أم سلبية؟، وذلك لعينة مكونة من (25) شركة مسجلة بالبورصة السعودية. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الشركات التى تطبق آليات الحوكمة تميل إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة مما يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي.

وقد هدفت دراسة شتيوي (2017) إلى اختبار أثر التحفظ المشروط وغير المشروط على كفاءة استثمارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والقيمة المضافة لحملة أسهمها، وذلك لعينة مكونة من (30) شركة من الشركات غير المالية المتداولة والأكثر نشاطًا فى البورصة فى الفترة من 2004 حتى 2014م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الشركات التى مارست مستوى مرتفعاً من التحفظ غير المشروط تقوم باستثمارات أكثر وبمستويات أعلى من المخاطرة، بينما يتم تقييد الاستثمارات فى حالة الشركات التى مارست مستوى مرتفعاً من التحفظ المشروط، كما لم تقدم نتائج الدراسة دليلاً متسقًا فيما يتعلق بتأثير مثل ذلك التحفظ المحاسبي وعلاقته باستثمارات الشركة على القيمة المضافة لحملة الأسهم.

وفى نفس السياق هدفت دراسة حماد (2018) إلى تقييم دور التحفظ المحاسبي المشروط فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، والحد من الإفراط الاستثماري فى الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، وذلك لعينة مكونة من (57) شركة مصرية على مؤشر EGX100 عن الفترة من 2005 إلى 2016م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود تأثير إيجابي غير معنوي بين زيادة مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، كما أن الشركات الأكثر تحفظاً لها القدرة على الحد من الاستثمارات الإدارية المفرطة، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاستثمارية.

2/1/7- الدراسات السابقة التى اهتمت بدراسة العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي:

هدفت دراسة Lafond & Watts (2008) إلى اختبار أثر الملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة من الشركات المسجلة في (16) سوق مالي متطور خلال الفترة من 1991حتى 2002م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أنه كلما زادت الملكية الإدارية زادت محاولات الإدارة لتحقيق منافع خاصة بها وتكون أقل تحفظًا والشركات ذات الملكية الإدارية الأقل تكون أكثر تحفظًا، كما أن زيادة مشاكل الوكالة يزيد الطلب على التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى أنه عند حوكمة الشركات فإن التحفظ المحاسبي يقدم مؤشرات حقيقية لفحص المشروعات ذات القيم الحالية السالبة مما يمكن من سرعة اتخاذ إجراءات تصحيحية لحماية حملة الأسهم.

بينما هدفت دراسة عبيد (2010) إلى التحقق من الدور الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار المؤسسي –كآلية من آليات حوكمة الشركات –في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (35) شركة مسجلة بالبورصة السعودية خلال عام 2007م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركة تودي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لهذة الشركة.

كما هدفت دراسة Bona –Sanchez et al., (2011) إلى اختبار العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (78) شركة أسبانية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من 1996حتى 2006م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة ما يمتلكة المالك المسيطر والتحفظ المحاسبي.

ولقد هدفت دراسة Cullinan et al., (2012) إلى اختبار تأثير هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة تتضمن (3646) مشاهدة لشركات مسجلة بالبورصة الصينية خلال الفترة من 2007 حتى 2009م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الأسهم المملوكة لأكبر المساهمين خاصة إذا امتلك أكثر من 30% من الأسهم، كما أن الشركات التى لديها أقلية مملوكة للحكومة يرتفع مستوى التحفظ المحاسبي لديها مقارنة بالشركات التى لا توجد لديها هذه الأقلية.

بينما هدفت دراسة يوسف (2012) إلى اختبار أثر هيكل الملكية في تحفظ التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (24) شركة مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من 1997 حتى 2008م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الملكية الإدارية تؤثر في

التحفظ المحاسبي، بينما تشتت الملكية أقل تأثيرًا، كما أن الملكية العائلية لا تؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي.

في حين هدفت دراسة Ramalingegowda & Yong (2012) إلى تحديد العلاقة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، وذلك لعنية تتكون من(16911) مشاهدة لشركات أمريكية خلال الفترة من 1995– حتى 2006م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، وهذه العلاقة تكون أكثر وضوحًا في الشركات التي يتزايد بها عدم تماثل المعلومات، كما أنه كلما ارتفعت نسبة الملكية المؤسسية زاد مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

أما دراسة Haw et al., (2012) فقد هدفت إلى تحديد دور ثانى أكبر المساهمين في الشركات ذات الملكية المعقدة التى تتضمن أكثر من مسيطر في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من الشركات التي تنتمي إلى (13) دولة في أوروبا الغربية خلال الفترة من 1987 حتى 2008م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن الشركات ذات الملكية المعقدة التى تتضمن أكثر من مستثمر بجانب أكبر مستثمر تتبنى مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات التى يتمثل هيكل ملكيتها في مستثمر رئيس وحيد.

كما هدفت دراسة Nekounam et al., (2013) إلى اختبار العلاقة بين ملكية المؤسسات المالية ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكون من (85) شركة مسجلة في بورصة طهران خلال الفترة من 2007حتى 2011م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى ملكية المؤسسات المالية في الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي.

بينما هدفت دراسة مليجي (2014) إلى اختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2010حتى 2012م. **وقد توصلت الدراسة** إلى ضعف مستوى التحفظ في الشركات المسجلة بالبيئة المصرية، كما أن الملكية المؤسسية والملكية المشتتة واستقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول لهم تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من الملكية الإدارية والعائلية وملكية كبار المستثمرين وحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعهم.

في حين هدفت دراسة حسين (2015) إلى تحليل العلاقة بين هيكل الملكية المركزة والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وعلاقة ذلك بالأداء المالي للشركات، وذلك

لعينة مكونة من (43) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2009حتى 2012م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين هيكل الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، بينما هناك علاقة عكسية غير معنوية بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي.

هدفت دراسة الحوشي (2015 أ) إلى اختبار العلاقة بين هيكل الملكية (والمقاس بمتغيرين هما: الملكية الإدارية والملكية المؤسسية) والتحفظ المحاسبي، واختيار أثر هذه العلاقة على تكلفة التمويل بالملكية، وذلك لعينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والمدرجة بالمؤشر EGX100 خلال الفترة من 2007 حتى 2010م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي بنوعيه – المشروط وغير المشروط – وكل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية، كما أن التحفظ المحاسبي الكلي والتحفظ المحاسبي غير المشروط يؤثر سلباً على تكلفة التمويل بالملكية، بينما لا يوجد تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط على تكلفة التمويل بالملكية.

كما هدفت دراسة علي وشحاتة (2017) إلى اختبار أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وذلك لعينة مكونة من (60) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – مقسمة إلى مجموعتين: (30) شركة تمثل الشركات العائلية و (30) شركة تمثل الشركات غير العائلية –خلال العام 2013م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود اختلاف غير معنوي في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية رغم اختلاف طبيعية الملكية فيها، بالإضافة إلى عدم تأثير الخصائص التشغيلية على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية.

وفى نفس السياق هدفت دراسة المدبولي (2017) إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات العائلية المسجلة في البورصة المصرية، بالإضافة إلى تحديد مدى التباين والاختلاف بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية في مستوى تحفظها في التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (80) شركة –منها (40) شركة عائلية و(40) شركة غير عائلية –موزعة على خمسة عشر قطاعًا خلال عام 2015م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة طردية معنوية بين السيطرة العائلية على الإدارة ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية، بينما لا توجد علاقة معنوية إحصائيًا بين نسبة الملكية العائلية ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية، بالإضافة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات غير العائلية أعلى منه للشركات العائلية.

3/1/7- الدراسات السابقة التى اهتمت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي:

هدفت دراسة الإبياري (2012) إلى تقييم مدى فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، ودراسة العلاقة بين درجة فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وذلك لعينة مكونة من (60) شركة خلال الفترة من 2008 حتى 2011م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

كما هدفت دراسة Hamdan et al., (2012) إلى استكشاف أثر خصائص لجنة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (5) شركات صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة من 2004 حتى 2009م. **وقد توصلت الدراسة** إلى عدم وجود علاقة لخصائص لجنة المراجعة بالتحفظ المحاسبي باستثناء الخبرة المالية لأعضاء اللجنة التي لها علاقة موجبة بالتحفظ.

بينما هدفت دراسة Yunos et al., (2014) إلى اختبار العلاقة بين كُلٍ من الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (300) شركة من الشركات المسجلة فى البورصة الماليزية خلال الفترة من 2001 حتى 2007م. **وقد توصلت الدراسة** إلى عدم وجود علاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.

في حين هدفت دراسة علي وآخرون (2014) إلى توضيح دور استقلال أعضاء لجنة المراجعة في زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (100) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2011حتى 2013م. وقد جاءت النتائج متضاربة حيث **توصلت الدراسة** إلى عدم وجود تأثير معنوي بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي وذلك باستخدم مقياسBasu 97، في حين يؤثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة تأثيرًا سلبيًا ولكنه غير معنوي باستخدام مقياسBeaver & Ryan2000 .

أما دراسة Al –Sraheen et al., (2014) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين بعض آليات حوكمة الشركات –متمثلة في الملكية الأجنبية، استقلال مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة،ولجنة المراجعة –ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (113) شركة أردنية من الشركات المسجلة بالبورصة خلال عام 2011م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الملكية الأجنبية واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي، بينما لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

كما هدفت دراسة Sultana & Zahan (2015) إلى اختبار العلاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة – متمثلة فى الخبرة المالية الإجمالية لأعضاء لجنة

المراجعة، والخبرة المالية المحاسبية، والخبرة المالية غير المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة – ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط، وذلك لعينة مكونة من (494) شركة من الشركات المقيدة فى البورصة الأسترالية خلال الفترة من 2004 إلى 2008م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود تأثير إيجابي معنوي بين كل من الخبرة المالية الإجمالية والخبرة المالية المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والتحفظ المشروط، بينما لا يوجد تأثير معنوي بين الخبرة المالية غير المحاسبية لأعضاء اللجنة والتحفظ المشروط.

وأيضًا استهدفت دراسة Tuan & Tarihi (2016) اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة – متمثلة في الخبرة المالية والخبرة السابقة لأعضاء اللجنة وحجم لجنة المراجعة – على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة مكونة من (434) شركة من الشركات الغير مالية المسجلة في بورصة إسطنبول خلال عامي2012، 2013م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية وكذلك الخبرة السابقة لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، بينما لا توجد علاقة بين حجم اللجنة ومستوى التحفظ.

بينما هدفت دراسة سعودي (2016) إلى بحث تأثير حضائص جودة لجان المراجعة على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذلك لعينة مكونة من (25) شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2010 حتى 2013م. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين كل من استقلالية لجنة المراجعة، الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة وبين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة تأثير معنوية بين مستوى التحفظ وبين كل من حجم الشركة، كثافة رأس المال، حجم مكتب المراجعة.

كما هدفت دراسة صالح (2017) إلى اختبار أثر درجة الإفصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وذلك لعينة مكونة من (30) شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال عام 2014م. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن درجة الإفصاح في تقرير لجنة المراجعة تؤثر إيجابًا على مستوى التحفظ المحاسبي.

4/1/7- مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح مايلي:

- لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للتحفظ المحاسبي، على الرغم من عدم وجود اختلاف بينهم بشأن مضمون التحفظ المحاسبي ودوره الجوهري في الممارسة المحاسبية.
- الانتقادات التي تم توجيهها للتحفظ المحاسبي والتي ترى ضرورة التخلي عنه وعدم التمسك به في الممارسة المحاسبية ترجع إلى التطبيق الخاطئ له وأنه يؤدي إلى

تشـويه المحتـوى المعلومـاتي للقـوائم الماليـة لتحقيـق منـافع ومصـالح محـددة، وهـذه الانتقـادات تُعـد السـبب والـدافع الـرئيس لتزايـد الدراسـات الأكاديميـة الخاصـة بـالتحفظ المحاسبي.

- يمكن اعتبار التحفظ المحاسبي أحد الآليات الكفء التي يتم توظيفها لحوكمة الشركات وتخفـيض تكـاليف ومشـاكل الوكالـة والحـد مـن عـدم تماثـل المعلومـات بـين الإدارة والأطراف الأخرى، والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- خلصت العديد من الدراسات إلى أنه على الرغم من اتباع سياسة التحفظ المحاسبي منذ عقود عديدة بما يوحي بفاعليتها في أسواق المال، إلاَّ أنه مازالت تلك الفاعلية غير محـددة بشـكل واضـح بالعديـد مـن الدراسـات، ومـن هنـا تُعـد الدراسـة الحاليـة إحـدى الدراسات التـي تسـتهدف تقديم دليل تطبيقي على أثر هيكل الملكية وخصـائص لجنـة المراجعة على التحفظ المحاسبي.
- تعد هذه الدراسة امتدادًا واستكمالًا للأدبيات المحاسبية التي تتناول قضية العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي، ويأمل الباحث أن تساعد نتائج الدراسة على حسم الجدل والنقاش حول المنافع الناجمة عن التمسك بالتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية.
- تنـوع البيئـة التـي تمـت فيهـا هـذه الدراسـات – أجريـت غالبيـة الدراسـات فـي الولايـات المتحدة الأمريكية وأوربا ومصر – وهي دول تختلف في سماتها وخصائصها عن البيئة السعودية.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تمت في البيئة السعودية – مثل دراسـة السـهلي (2009) ؛ عبيـد (2010) ؛ كسـاب (2011) ؛ أبـو جبـل (2012) ؛ عبد المجيد (2013) ؛ الجرف (2014) ؛ حسن (2015) ؛ علي (2016) ؛ إبراهيم (2017) ؛ عبدالملك (2017) – من ناحية أداة القياس، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على قياس المتغيرات من خلال تحليل التقارير المالية وتصميم نموذجين أحدهما لقياس أثر هيكل الملكية على التحفظ المحاسبي والآخر لقياس أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي لمجموعة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية.
- طبقت الدراسة الحالية على (106) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية، حيث توجد فروق في البيئة (القانونية، والثقافية، والاقتصادية) التي تمت فيها الدراسات

السابقة مقارنة بالبيئة السعودية، وذلك عن طريق اختبارات إحصائية متعددة لاختبار صحة الفروض التي يقوم عليها البحث.

- محدودية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، حيث اقتصرت بعض هذه الدراسات على تناول التحفظ المحاسبي فودة (2016) ؛ عبد الملك (2017)؛ فؤاد (2016)؛ إبراهيم (2016) ؛ Biddle et al., (2016); Ruch & Taylor (2015); Chen et al. (2014) بينما اقتصر البعض الآخر على تناول أثر هيكل الملكية على التحفظ المحاسبي Haw et al., (2012); Lafond & Watts (2008); حسين (2015)؛ مليجي (2014)؛ علي وشحاته (2017)؛ المدبولي (2017). كما اقتصرت بعض الدراسات على تناول أثر بعض خصائص لجان المراجعة على التحفظ المحاسي الإبياري (2012)؛ سعودي (2016)؛ Sultana & Zahan (2015); Hamdan et al., (2012); Tuan & Tarihi (2016). ولعل ذلك ما يميز الدراسة الحالية.

2/7- تحليل العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى التحفظ المحاسبي واشتقاق الفرض الأول وفرعياته:

يعتبر هيكل الملكية[1] أحد العوامل الهامة المؤثرة على اختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين.

ولقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك (الأصيل Principal) حق إدارة الشركة إلى مجموعة متخصصة من المديرين (الوكيل Agent) إلى وجود اختلاف جوهري في المعلومات بين الملاك والمديرين عن أحوال الشركة ومستقبلها والقدرة على تفسيرها، وهذا ما نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry. الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة قيام الأصيل (الملاك) برقابة أعمال الوكيل (المديرين) مما يدفع الأصيل إلى تحمل تكاليف لوضع آليات تعمل على تشجيع الوكيل على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالح الأصيل، وهو ما يُطلق عليه تكاليف الوكالة Agency Cost.

---

(1) يتحد هيكل الملكية –حيث يختلف من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى – في ضوء مجموعة من المتغيرات يمكن تصنيفها وتقسيمها في ثلاثة محددات وهي: محددات تتعلق بخصائص الشركة وتتمثل في عمر الشركة وحجم الشركة، وطبيعة الصناعة أو نوع نشاط الشركة، محددات سلوكية وتتمثل في دوافع الاحتفاظ بالسيطرة الإدارية، ومحددات بيئية وتتمثل في الحماية القانونية والإفصاح والشفافية ونوعية وثقافة المستثمرين سعد الدين (2012)؛ الصاوي (2016) ؛ المدبولي (2016) Setiawan et al., (2016); Rossi et al., (2018);

إلاّ أن الفضائح والأزمات المالية الكبرى والانهيارات التي حدثت في العديد من الشركات الكبرى والتي من أبرزها انهيار شركة Wordcom، Enron... وغيرها ألقت الضوء على ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، مما أدى إلى الاهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance – خصوصًا بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley(2002)– والتي تلعب دورًا مهمًا في علاج مشكلات الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح.

ويتفق الباحث مع عبيد (2010) في أن دور الملاك في حوكمة الشركات وتحقيق رقابة فعالة لضبط سلوك الإدارة يتوقف على عاملين أساسيين هما: الأول: مدى تشتت أو تركز الملكية، الثاني: مدى معرفة ودراية هؤلاء الملاك بأحوال الشركة والقدرة على الوصول إلى المعلومات وتفسيرها. فليس هناك شك في أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من الملاك وكذلك انخفاض معرفة ودراية هؤلاء الملاك إنما يؤثر سلبًا في قدرتهم على أداء دور رقابي فعال في الشركة والعكس صحيح. ومن هنا تبرز أهمية تركز الملكية في تفعيل دور هيكل الملكية كآلية لحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين.

وفي ذات السياق أكدت أدبيات الفكر المحاسبي: المدبولي(2016)؛ الصاوي(2016)؛ الحوشي (2015ب)؛ أحمد(2009)؛ المليجي(2010)؛ الفار(2014) ؛ Ahmed & Duellman (2013); Mehdi et al.,(2017) ; Rossi et al.,(2018) ; Al- Najjar & Kilincarslan (2016) Lafond & Roychowdhury (2008); Jiang & Habib (2009) على أن دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة يتوقف على نمط هيكل الملكية من حيث درجة تركزها أو تشتتها، فالملكية المركزة Ownership Concentration تُشير إلى تركز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، بمعنى امتلاك عدد محدود من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة، ويشار إلى هذا الشكل من الملكية بالملكية المؤثرة داخليًا Insider Systems، حيث تسمح لهم بالاشتراك في إدارة الشركة– من خلال التمثيل المباشر في مجلس الإدارة – وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية بالإضافة إلى توافر القدرة والحافز لديهم لرقابة المديرين.

وقد تأخذ الملكية شكل الملكية المؤسسية Institutional Ownership ووفقًا لهذه الحالة تتركز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات المستثمرة مثل: صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق المعاشات. وقد أشارت دراسة Bricker & Markarian (2015) ودراسة Lin (2016) إلى أن المستثمر المؤسسي Institutional Investor لديه من الخبرة والكفاءة ما يمكنه من تحليل المعلومات واستخلاص النتائج، مما يؤدي إلى الحد من استغلال الإدارة للمعلومات لتحقيق منفعتها

الخاصة على حساب باقي أصحاب المصالح الأخرى، مما يترتب عليه زيادة جودة القوائم المالية.

كما أشارت دراسة عبيد (2010)، ودراسة Foroghi et al.,(2013) إلى أن الملكية المؤسسية لها دورًا مهماً في الحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشكلات الوكالة، ومن ثمَّ زيادة درجة التحفظ المحاسبي وذلك من خلال دورها في تفعيل آليات الحوكمة، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

كما قد يكون تركز الملكية في شكل ملكية كبار المستثمرين Block – Holders ويقصد بها تركز ملكية أسهم الشركة في يد عدد قليل من حملة الأسهم[1]، وقد أشارت دراسة Zhong et al., (2007)، ودراسة الحوشي(2015أ) إلى أن زيادة ملكية كبار المستثمرين تدفعهم إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management لزيادة العائد على استثماراتهم، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح. بينما أشارت دراستا Yunos et al.,(2010) ; Haw et al.,(2012) إلى أن كبار المستثمرين يتوافر لديهم دافع قوي وقدرة عالية على مراقبة التصرفات الانتهازية للإدارة مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

في حين تُشير الملكية الإدارية Managerial Ownership إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، ووفقًا لنظرية الوكالة Agency Theory فإن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساعد على تقارب المصالح Convergence of Interests بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين، كما يؤدي إلى انخفاض في تكاليف الرقابة وتحسين أداء الشركة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة عفيفي (2011) ؛ Yang et al., (2008)، بينما أشارت دراسة Pergola & Joseph (2011) إلى أنه طبقًا لآثار الحصانة Entrenchment فإن تزايد الملكية الإدارية يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة على تصرفات الإدارة.

كما أن الملكية العائلية Family Ownership تتيح لإحدى هذه العائلات السيطرة على الشركة إما من خلال الملكية أو الإدارة أو كلاهما، وقد تقوم ببعض الممارسات التي تحقق المنافع الذاتية للعائلة وتمرير الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية المليجي (2010)، كما أنها قد تؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من خلال الرقابة الفعالة على كافة أنشطة الشركة عفيفي (2011).

---

(1) قد ينتج عن زيادة ملكية كبار المستثمرين ما يُسمى بمشكلة الحصانة Entrenchment Problem التي تنشأ عن طريق إمكانية استخدام كبار المستثمرين نفوذهم للاستحواذ على حقوق الأقلية من حملة الأسهم عن طريق القيام بالأعمال واتخاذ القرارات الاستثمارية التي تخدم مصالحهم الخاصة Filatotchev & Alkurdi et al., (2017) ; Nakajima (2010) .

أما فيما يتعلق بالملكية المشتتة Dispersion Ownership فُيقصد بهذا النوع من الملكية انتشار وتوزيع ملكية الأسهم بين عدد كبير من المساهمين بالشركة، وكل مساهم يمتلك عدد قليل من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكية أي مساهم نسبة (5%) من أسهم الشركة، ويشار إلى هذا الشكل من الملكية بشكل الملكية للخارجيين Outsideer Systems، وفي مثل هذا النوع من الملكية تزداد تكاليف الوكالة نتيجة ما يتحمله حملة الأسهم من تكاليف لصعوبة إشرافهم ومراقبتهم لتصرفات الإدارة، وهو ماقد يدفع المديرين في ظل عدم تماثل المعلومات لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب حملة الأسهم مليجي (2014)؛ الخيال (2009)؛ أحمد (2009)؛ Rahman (2002).

وفي ظل تنوع هيكل الملكية في بيئة الأعمال السعودية يرى الباحث أن الطلب على التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف تنوع هيكل الملكية، ففي ظل تشتت الملكية يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي لما يوفره من رقابة على سلوك والتصرفات الانتهازية للإدارة والحد من عدم تماثل المعلومات.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة الفرض الرئيسي الأول للبحث كما يلي:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين هيكل الملكية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

1/2/7- العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى التحفظ المحاسبي:

اهتمت بعض الدراسات السابقة بالتحقق من دور ملكية المؤسسات المالية في الشركات في زيادة التحفظ المحاسبي، ففي حين توصلت دراسة عبيد (2010) ؛ ودراسة Nekounan et al., (2013); Falahnejad & Taheri (2014) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى ملكية المؤسسات المالية في الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي. حيث إن تركز الملكية في يد مؤسسات كبيرة مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار وغيرها يساعد في زيادة رقابة قرارات وتصرفات الإدارة نظراً لما يتوافر لديهم من الحافز والقدرة على ممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على تلك التصرفات والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات والتخفيف من حدة مشكلات الوكالة.

إلاَّ أن دراسة Chi et al., (2009) توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي.

ويتفق الباحث مع الدراسات السابقة التي ترى أن الملكية المؤسسية لها دور مهم في الحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتؤدي إلى فاعلية عملية الحوكمة وتحسين أداء الشركة وذلك مقارنة بالمستثمر الفرد. ومن ثمَّ يتفق الباحث مع الدارسات التي توصلت إلى

وجود علاقة طرديه بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي. **وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الأول كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

2/2/7- العلاقة بين ملكية كبار المستثمرين ومستوى التحفظ المحاسبي:

في ظل أسواق المال الناشئة، تكون الملكية المركزة شائعة ومشكلات الوكالة تكون ملحوظة بين المساهمين المسيطرين وبين صغار المستثمرين، ومن ثم فإن التحفظ المحاسبي يمكن أن يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات، وأيضًا الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتتمثل ملكية كبار المستثمرين في وجود عدد محدود من المساهمين يمتلك نسبة كبيرة من أسهم الشركة، أي تركز الملكية في يد عدد قليل من كبار المستثمرين – يُعد من كبار المساهمين من يمتلك نسبة في الأسهم لا تقل عن 5% من أسهم الشركة-.

وفي هذا الصدد، توصلت بعض الدراسات السابقة Cullinan et al., (2012); Bona – Sanchez et al., (20011); Yunos et al., (2010); Kung et al., (2010) إلى وجود تأثير لتركز ملكية الشركة في يد كبار المستثمرين على التحفظ المحاسبي، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسات على وجود علاقة عكسية بين تركز الملكية في يد كبار المستثمرين ومستوى التحفظ المحاسبي، كما أشارت دراسة عفيفي (2011) إلى أن تركز الملكية في يد كبار المستثمرين له تأثير إيجابي على أداء الشركة، حيث يتوافر لهم الفرصة للقيام بأعمال الرقابة والتأثير على قرارات الإدارة وسلوكها الانتهازي. **ومن ثمَّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين ملكية كبار المستثمرين ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

3/2/7- العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي:

تباينت الآراء فيما يتعلق بمدى تأثير الملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي، فقد توصلت دراستا Mohammed et al., (2017); Mustapha & Ahmed, (2011) إلى أن هناك علاقة موجبة بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي وذلك استنادًا إلى مفهوم تقارب المصالح، بينما يرى البعض الآخر استنادًا إلى الحصانة الإدارية Entrenchment Management أن هناك علاقة سلبية بينهما، فقد توصلت دراسة Lafond & Roychowdhury (2008) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي ينخفض مع زيادة الملكية الإدارية. بينما توصلت دراسة Shuto & Takada (2010) إلى أنه في ظل المستويات المنخفضة والمرتفعة من الملكية الإدارية ترتبط ملكية الإدارة بعلاقة عسكية مع التحفظ بينما تكون العلاقة إيجابية في حالة المستويات المتوسطة من الملكية الإدارية.

هذا وقد توصلت دراسة عفيفي (2011) إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح، وهو ما أكدته دراسة Al – Fayoumi et al., (2010) حيث توصلت إلى أن الملكية الإدارية تؤثر بشكل إيجابي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال اختيارها لسياسات محاسبية متحفظة. **ومن ثمَّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

4/2/7- العلاقة بين الملكية العائلية ومستوى التحفظ المحاسبي:

لقد اختلفت الدراسات حول تأثير تركز الملكية في أيدي أفراد العائلة في الشركات العائلية على الأداء وعلى تطبيق سياسة التحفظ، فمن ناحية ترى بعض الدراسات عفيفي (2011)؛ علي وشحاته (2017)؛ Chau & Gary, (2010); Kubota & Takehara (2015) أن تزايد الملكية العائلية يؤدي إلى استخدام الإدارة لسياسات محاسبية متحفظة، كما أشارت دراسة Bouzgarrou & Navatte (2013) إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية خوفًا من التعرض لخطر التقاضي. وعلى النقيض من ذلك توصل يوسف (2012) إلى عدم زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية بسبب أن إداراتها تكون من أفراد العائلة نفسها، وهو ما يزيد من دافع إظهار أداء الشركة بشكل أفضل من خلال الإفصاح عن مؤشرات مرتفعة للأرباح والأصول. وهو ما أكده المدبولي (2017) حيث توصل إلى عدم وجود علاقة معنوية إحصائيًا بين نسبة الملكية العائلية ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية. كما توصل مليجي (2014) إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية العائلية على مستوى التحفظ المحاسبي. **ومن ثمَّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الرابع كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين الملكية العائلية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

5/2/7- العلاقة بين الملكية المشتتة ومستوى التحفظ المحاسبي:

إن انتشار الملكية وتشتتها بين عدد كبير من المساهمين – التداول الحر للأسهم Free Float– قد يؤدي إلى زيادة في مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات، وقد توصلت بعض الدراسات السابقة ; Kung et al., (2010); Shroff et al.,(2013) Lafond & Watts (2008); Hu et al., (2014) إلى أن التحفظ المحاسبي يُساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات بين أطراف الشركة الداخلية والخارجية، كما أنه يحد من الفرص المتاحة للتلاعب من جانب الإدارة لإظهار أداء مبالغ فيه للشركة. وعلى ذلك يزداد الطلب على التحفظ في القوائم المالية حالة الملكية المشتتة.

كما خلصت دراسة مليجي (2014) إلى أن الملكية المشتتة لها تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي. بينما توصلت دراسة عفيفي (2011) إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة بين تشتت الملكية وجود الأرباح حيث يزداد السلوك الانتهازي للمديرين مع زيادة تشتت الملكية. **ومن ثَمَّ يمكن صياغة الفرض الفرعي الخامس كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين الملكية المشتتة ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

3/7- تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته:

لقد حظيت لجنة المراجعة Audit Committee باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والباحثين، وبخاصة بعد الاخفاقات والانهيارات المالية في كبرى الشركات العالمية. حيث يرى البعض أن حوكمة الشركات الجيدة هي التي ترتبط بلجنة مراجعة فعالة Lary & Taylor (2012); Soliman & Ragab (2014); Kamolsakulchai (2015); Vlaminck & Sarens (2015); Beekes et al., (2015); Hassan et al.,(2017) ; Abdullah et al.,(2018) ; كما يرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة كآلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات الداخلية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في المساعدة على التأكد من أن إعداد التقارير المالية تم وفقًا للمعايير المحاسبية المتبعة– خاصة في ظل تحول المملكة العربية السعودية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية[1] – وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية ونظم الرقابة الداخلية وتقييمها، بالإضافة إلى دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة استقلالها، وأيضًا أهميتها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وكذلك المشاركة في عمليات إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات. وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية بمطالبة الشركات التي تسجل أسهمها بإنشاء لجنة المراجعة.

وإدراكًا لأهمية لجنة المراجعة، فقد أصدرت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية القرار رقم (903) في 1414/8/12 هـ الموافق 1994/1/24م، بشأن إلزام شركات المساهمة

(1) وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SCOPA) في اجتماعه السابع للدورة السابعة والمنعقد يوم الخميس 1434/9/10 هـ الموافق 2013/7/18م على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في 2017/1/1م وذلك بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة للشركات الأخرى فيكون أقرب تاريخ للتطبيق هوعلى القوائم المالية المعدة عن عام 2018م

بتشكيل لجنة مراجعة بكل منها. كما قامت هيئة السوق المالية السعودية بإصدار لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية بموجب القرار رقم 1-212-2006 بتاريخ 1427/10/21هـ الموافق 2006/11/12م بناءً على نظام السوق المالية والمعدلة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1-10-2010 بتاريخ 1431/3/30هـ الموافق 2010/3/16م.

وقد تضمنت هذه اللائحة (19) مادة، اختصت المادة (14) منها ببيان كيفية تكوين لجنة المراجعة والمهام والمسؤوليات الخاصة بها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة أصبحت إلزامية على الشركات المدرجة أسهمها فى البورصة السعودية ابتداءً من عام 2009م، بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1-36-2008 بتاريخ 1429/11/12هـ الموافق 2008/11/10م هيئة السوق المالية (2010).

في ضوء ما سبق يمكن القول أن لجان المراجعة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في ضمان جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality (FRQ)، وفي الحد من الممارسات الانتهازية التي يمكن أن تقوم بها إدارة الشركات مثل ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management (EM) وغيرها من الممارسات الأخرى. وعلى الرغم من أهمية فعالية أداء لجان المراجعة في تحيق جودة التقارير المالية، فإنها لم تلق الاهتمام الكاف من قبل أدبيات المحاسبة في البيئة السعودية عبد الحليم(2012) ؛ عبدالحليم (2013)؛ غريب (2013)؛ كساب (2012)؛ السهلي (2010) ؛ المعتاز (2009) وإذا كانت كفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تُعد إحدى السمات الأساسية لجودة التقارير المالية وإحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية حسن (2015)؛ الإبياري (2012)؛ Cullinan et al., (2012) فإن للجان المراجعة بالشركات دورًا في التحقق من كفاية التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (2013),.Leventis et al ; (2015) Sultana.

ويعتمد البحث على فرض أن العلاقة بين لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي هي علاقة ارتباط وتكامل، حيث وفرت العديد من الدراسات أدلة عملية على الارتباط الإيجابي بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي من أهمها: حسن (2015)؛ الزمر (2011)؛ الإبياري (2012)؛ سعودي (2016)؛ صالح (2017) ؛ Hamdan et al.,(2012) ;Tuan & Karihi (2016) ;Al-Sraheen et al.,(2014) ونتيجة لاختلاف البيئة السعودية عن غيرها من البيئات الأخرى، لذلك فمن المتوقع أن يكون لخصائص لجنة المراجعة تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي. **في ضوء ذلك يعتمد البحث على الفرض الثاني العام التالي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة في البورصة السعودية

وفيما يتعلق بخصائص لجنة المراجعة فقد أشارت العديد من الدراسات، كما تتطلب معظم البورصات الكبيرة من الشركات المسجلة فيما يتعلق بلجان المراجعة: (1) **استقلالية لجنة المراجعة** بمعنى أن يكون أعضاء اللجنة مستقلين عن الإدارة حتى تستطيع اللجنة أداء دورها بفاعلية، (2) **الخبرة والمعرفة المالية أو المحاسبية**؛ حيث يجب أن يكون لدى أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية ومعرفة بالقدر الذي يمكنهم من فحص نظم الرقابة الداخلية بالإضافة إلى فهم الأمور المحاسبية والمراجعية والمالية ، (3) **حجم اللجنة**، حيث تتضمن على الأقل ثلاثة أعضاء، (4) **عدد اجتماعات اللجنة**، حيث يعد عدد المرات التي تجتمع فيه لجنة المراجعة خلال العام أحد المؤشرات على جودتها ومن الأمور التي تؤثر في فاعليتها وممارسة دورها بشكل إيجابي.

وفي إطار الفرض العام الثاني للبحث فسوف يتم تناول اختبار الفروض التالية التي تتناول علاقة خصائص لجان المراجعة بمستوى التحفظ المحاسبي وذلك على النحو الآتي:

1/3/7- العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي:

يجب أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالإستقلالية التامة عن الإدارة حتى تستطيع اللجنة أداء دورها الرقابي والإشرافي بفعالية، حيث يؤدي توافر هذه الخاصية إلى قدرة اللجنة على ممارسة أعمالها بشكل مستقل بعيدًا عن ضغوطات الإدارة، ولضمان الاستقلال يتم اختيار أعضاء لجان المراجعة من المستقلين، ويجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين في حالة عدم توافر العدد الكافي من المستقلين، على أن يكون رئيس اللجنة مستقلًا.

وقد أكدت دراسة عبد الحليم (2012)، ودراسة المعتاز (2009) على أهمية توافر الاستقلال الحقيقي والظاهري لأعضاء لجنة المراجعة حتى تحقق الأهداف المنشودة منها، كما أن استقلالية لجان المراجعة يُحد من احتمالية تلاعب الإدارة بالأرباح ويقلل من عمليات تعديل التقارير المالية.

ويُعد استقلال كافة أعضاء لجنة المراجعة مطلبًا إلزاميًا لقواعد تسجيل الشركات في العديد من بورصات الأوراق المالية الديسطي (2005)، فقد طالبت لجنة الأوراق المالية والمبادلات بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commission بأنه يجب على الشركات المسجلة لديها أو تلك التي ترغب في التسجيل أن يكون لديها لجان مراجعة تتكون غالبية أعضائها من المديرين غير التنفيذيين المستقلين.

كما طالبت بذلك منظمات مهنية أخرى في توصياتها مثل: بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، ولجنة Treadway، واللجنة القومية لتداول الأوراق المالية

بالولايات المتحدة الأمريكية (NASD)، ولجنة (BRC) Blue Ribbon Committee، وبورصة الأوراق المالية بماليزيا (BMB). كما أكد قانون (2002) Sarbanes Oxley Act, SOX في الفقرة رقم (407) على ضرورة إفصاح الشركة عن وجود لجان المراجعة وما إذا كانت تتمتع بالاستقلال عن الإدارة.

ولابد من توافر مجموعة من الشروط لاعتبار عضو لجنة المراجعة مستقلًا أهمها: شاهين (2012)؛ عبد الحليم (2013) ;(2004) ,.Abbott et al Carcello & Neal (2003):

- ألاَّ يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ألاَّ يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- ألاَّ يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ألاَّ يكون له أية روابط عائلية مع أي من أعضاء المجلس قد تؤثر على تقديره المستقل.
- ألاَّ يكون مديرًا تنفيذيًا في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ألاَّ تربطه أية علاقة تعاقدية مع الشركة، وألاَّ يكون له أية تعاملات أو أعمال مالية معها.

ولقد تضمنت المادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية بيان من هو العضو المستقل، حيث نصت على أنه هو عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، ومما ينفى الاستقلالية – على سبيل المثال لا الحصر – أن يكون مالكًا لما نسبته (5%) أو أكثر من أسهم الشركة أو فى أي شركة من مجموعتها، أو أن يكون ممثلًا لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته (5%) أو أكثر من أسهم الشركة أو في أي شركة من مجموعتها، أو أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين فى الشركة أو فى أي شركة من مجموعتها، أو أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من كبار التنفيذيين فى الشركة أو فى أي شركة من مجموعتها، أو أن يكون عضوًا فى مجلس إدارة فى أي شركة تابعة، أو أن يكون موظفًا خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها، هيئة السوق المالية (2010).

ولضمان تحقق الاستقلالية في عضو لجنة المراجعة، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة (14) من لائحة الحوكمة على أن يكون أعضاء لجنة المراجعة من غير أعضاء

مجلس الإدارة التنفيذيين بحيث يكونوا مستقلين بشكل كامل عن إدارة الشركة، حتى يمكن للجنة المراجعة تحقيق أهدافها.

هذا وقد وفرت الدراسات السابقة التي اهتمت بتأثير استقلال لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي نتائج متضاربة حيث وجدت بعض الدراسات علاقة إيجابية بينهما: شاهين (2012)؛ Hamdan et al., (2012); Ahmed & Henr (2012); Yunos et al., (2010); في حين وجد البعض الآخر علاقة سلبية بينهما Sultana (2010); Paulo et al., (2013).

وبناءً على الدراسات السابقة، ونتيجة لاختلاف البيئة السعودية عن البيئات الأخرى فإنه **يمكن صياغة الفرض الفرعي الأول كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

2/3/7- العلاقة بين الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي:

يرى الباحث أن توافر الاستقلالية في عضو لجنة المراجعة لا يعد كافيًا للتأكد من قدرة أعضاء لجنة المراجعة على القيام بوظائفهم، بل يجب أيضًا أن يتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة الخبرة المالية أو المحاسبية. وقد كانت إحدى توصيات لجنة (BRC) لتحسين كفاءة لجان المراجعة أن يكون أحد أعضاء اللجنة – على الأقل – لديه خبرة مالية BRC (1999). ويتطلب تشكيل لجنة المراجعة أن يكون أحد أعضائها على الأقل تتوافر لديه الخبرة المالية والمحاسبية اللازمة والتي تساعده على قراءة وفهم القوائم المالية واستيعابها والقدرة على تقييمها، كما تساعد على تقييم السياسات والمعايير المحاسبية المطبقة ومدى ملاءمتها الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016).

هذا وقد أوضح قانون Sarbanes Oxley Law- Section, 407 (2002) مجموعة من المتطلبات التي يجب توافرها في عضو لجنة المراجعة:

- أن يكون لديه معرفة كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبكيفية إعداد القوائم المالية.
- أن يكون لديه الخبرة الجيدة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.
- أن يكون لديه معرفة وفهم واضح لإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات التقرير المالي.
- أن يكون لديه معرفة وإلمام بطبيعة مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة.

هذا وقد وفرت الدراسات السابقة التي اهتمت بتأثير الخبرة المالية للجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي نتائج متضاربة حيث وجدت بعض الدراسات علاقة إيجابية بينهما Tuan & Tarihi (2016); Krishnan & Visvanathan (2008); Sultana & Zahan (2015) في حين لم تجد أية علاقة بينهما Kiryanto (2014); Hamdan et al., (2012); Yunos et al., (2014).

ولقد أشارت الفقرة الأولى من المادة (14) من لائحة حوكمة الشركات فى المملكة العربية السعودية إلى ضرورة أن يكون هناك واحدعلى الأقل من أعضاء لجنة المراجعة متخصص فى الشؤون المالية والمحاسبية، الأمر الذى يعني أنه يجوز أن يكون عدد الخبراء فى لجنة المراجعة أكثر من عضو واحد. إلاَّ أن المادة لم تُحدد ماهية التأهيل العلمي والخبرة العلمية والعملية اللازمة فى عضو لجنة المراجعة حتى يمكن وصفه بأنه خبير فى الشؤون المالية والمحاسبية. فأعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم خبرة مالية مالية يؤيدوا التحفظ المحاسبي وذلك لحماية سمعتها المهنية، بالإضافة إلى تخفيض خطر التقاضي حالة وجود غش أو تحريفات جوهرية في القوائم المالية، كما أن وجود أعضاء لديهم خبرة مالية في لجنة المراجعة يؤدي إلى تحسين كل من جودة الأباح وممارسات حوكمة الشركات وقيمة الشركة بالإضافة إلى الحد من إدارة الأرباح وإعادة إصدار القوائم المالية مما يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية ومن ثمَّ زيادة مستوى التحفظ المحاسبي. **في ضوء ذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

3/3/7- العلاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي:

يعد توافر العدد الكافي والمناسب من أعضاء لجنة المراجعة، في ضوء طبيعة واحتياجات الشركة، من متطلبات كفاءة أداء لجنة المراجعة الإبياري (2012). ويجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسبًا وكافيًا بشكل يتيح توافر خبرات ومهارات لأعضاء اللجنة وبما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها. وعلى ذلك يجب ألاَّ يكون العدد أقل من اللازم حتى لا يتسبب هذا في إعاقة اللجنة عن قيامها بمهامها، وفي ذات الوقت ليس أكثر مما يجب كي لايتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التوصل إلى اتفاق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو اتخاذ القرارات وإبداء التوصيات Bedard&Gendron (2010); Larmou & Vafeas(2010) ; Gebrayel et al., (2018)؛ سعودي (2016).

ولقد أشارت الفقرة الأولى من المادة (14) من لائحة حوكمة الشركات فى المملكة العربية السعودية إلى ضرورة ألاَّ يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن (3) أعضاء، ولم تحدد اللائحة حدًا أقصى لعدد أعضاء لجنة المراجعة بحيث يكون ذلك فى ضوء ظروف وطبيعة

كل شركة بشرط ألاً يقل هذا العدد عن (3) أعضاء. **ويرى الباحث** أنه من الضروري أن يتم تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بالشكل الذي يساعدها على القيام بالمهام الموكلة إليها وتحقيق أهدافها، وممارسة دورها الرقابي والإشرافي بكفاءة وفعالية. وعلى ذلك يجب أن يكون العدد فردي – يتراوح مابين ثلاثة أعضاء كحد أدنى، وسبعة أعضاء كحد أقصى – لحسم مسألة التصويت بشأن ما تتخذه اللجنة من قرارات وتوصيات.

ولقد اختلفت الآراء بشأن طبيعة العلاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، فقد أشارت دراسة مليجي (2014) إلى وجود علاقة بين حجم اللجنة وتطبيق أساليب محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية، في حين أشارت دراسة سعودي (2016)، ودراسة Hamdan et al., (2012) إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي. وفي ضوء عدم وضوح نتائج الدراسات السابقة – وعدم تناول معظمها لهذا المتغير – فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، يرى الباحث ضرورة اختبار مثل هذه العلاقة في بيئة الأعمال السعودية للتعرف على اتجاهاتها. **وبذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث على النحو الآتي:**

توجد علاقة ارتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة في البورصة السعودية

4/3/7- العلاقة بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي:

لجنة المراجعة المستقلة قد تبدو أقل كفاءة إذا لم تكن نشطة، وقد استخدمت الدراسات السابقة عدد مرات الاجتماع كمؤشر على القيام بأداء المهام الموكلة إليها وممارسة دورها بشكل إيجابي. وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة Ismail et al., (2008) إلى أن اجتماعات لجنة المراجعة تُعد أداة للتحقق من قيام اللجنة بدورها بكفاءة وفعالية. أما بالنسبة لعدد الاجتماعات فإن آلية عمل اللجنة تفرز العدد المناسب من اجتماعات اللجنة بما يتناسب مع طبيعة الشركة وطبيعة نشاطها وما تواجهه من مشاكل وتحديات، كما يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة Qasim (2018).

ويختلف العدد المناسب لاجتماعات لجنة المراجعة من دولة إلى أخرى، فقد أوصى تقرير Smith (2003) لجان المراجعة في بريطانيا بأن العدد المناسب لاجتماعاتها خلال العام يجب ألاً يقل عن ثلاث مرات، في حين أشارت لجنة (BRC) ولجنة (Tredway) إلى أن لجان المراجعة في الولايات المتحدة يجب أن يجتمع على الأقل أربع مرات سنويًا، كما أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016) إلى أن لجان المراجعة يجب أن تجتمع دوريًا وفق برنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (14) من لائحة حوكمة الشركات فى المملكة العربية السعودية لم تشر إلى أى أمر يتعلق بعدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة

الواحدة، تاركة ذلك لكل شركة وفقًا لظروفها وطبيعة نشاطها ومدى الحاجة إلى عقد اجتماعات دورية وذلك بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتصديق الجمعية العامة للشركة.

ولقد تناول الأدب المحاسبي عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة كأحد العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي، وتوصلت بعض الدراسات Hamdan et al., (2012); Baxter & Cotter (2009); Kiryanto (2014) إلى عدم وجود علاقة بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، إلاَّ أن دراسات أخرى سعودي (2016)؛ Yunos et al., (2014); Krishnan & visvanathan (2008); Rapani (2011) توصلت إلى وجود تأثير إيجابي معنوي بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث يكون لدى أعضاء اللجنة دافع لتبني ممارسات محاسبية متحفظة للحفاظ على سمعتهم المهنية وإظهار قدر أكبر من القلق والحذر حالة تعظيم والمبالغة في الأرباح بدلًا من تخفيضها.

كما تجدر الإشارة إلى أن دراسة Sultana (2010) توصلت إلى وجود تأثير سلبي معنوى بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لأن زيادة عدد الاجتماعات قد تؤدي إلى انخفاض جودة القوائم المالية، لأن اللجنة يمكنها أن تجتمع لمناقشة موضوعات غير مهمة ليست لها علاقة أو صلة بمسؤولياتها ودورها الرقابي والإشرافي ومن ثمَّ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي.

في ضوء ذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الرابع على النحو الآتي:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة السعودية

4/7- منهجية البحث وبناء النماذج واختبار الفروض:

استهدف البحث اختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة السعودية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis، حيث تم تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة خلال الفترة من عام 2013م حتى عام 2016م. ويمكن بيان منهجية البحث من خلال النقاط التالية:

1/4/7- قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1/1/4/7-المتغير التابع: التحفظ المحاسبي (CONS):

اعتمد الباحث في قياس التحفظ المحاسبي على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market – To - Book Ratio (MTB) والذي قدمته دراسة Beaver and Ryan (2000) حيث يُعد من أكثر المقاييس استخدامًا في الدراسات

المحاسبية لقياس التحفظ على وشحاته (2017)؛ سعد الدين (2014)؛ سعودي (2016);(2015) Geimechi& Khodabakhshi، فضلًا عن سهولة حسابه على مستوى الشركة لتوافر المدخلات المطلوبة لتطبيق النموذج، كما أنه مقياس شامل يعكس كل من التحفظ الشرطي Conditional Conservatism وغير الشرطي Un Conditional Conservatism، بالإضافة إلى أنه يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق، ويعكس الأثر التراكمي للتحفظ من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس.

وسوف يتم قياسه من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

حيث إن:

- القيمة السوقية لحقوق الملكية= عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداولة × السعر السوقي للسهم (وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المالية).
- القيمة الدفترية لحقوق الملكية= مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي.

ويدل ارتفاع هذه النسبة – MTB – خلال سنوات الدراسة على زيادة درجة التحفظ المحاسبي.

2/1/4/7- المتغيرات المستقلة: (نمط هيكل الملكية، وخصائص لجان المراجعة):

1/2/1/4/7- نمط هيكل الملكية Ownerships:

اعتمد الباحث على بعض المتغيرات الأكثر استخدامًا في الدراسات السابقة، والتي أمكن قياسها وتتمثل في، قياسًا على(عبيد (2010)؛ مليجي (2014)؛ الحوشي (2015 أ)؛ حسين (2015)؛ الصاوي (2016)؛ غريب (2016)؛ علي وشحاته (2017)؛ المدبولي (2017) ;Alkurdi et al., (2017) Mehdi et al.,(2017); Al-Shaer et al., (2017); Hu et al., (2014); :(Rossi et al., (2018); Hamdan (2017)

- **الملكية المؤسسية INSOW:** نسبة الأسهم المملوكة من قبل البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات الأخرى إلى عدد الأسهم الكلية للشركة.
- **ملكية كبار المستثمرين BLOOW:** نسبة ملكية كبار المستثمرين التي تكون في حدود (5%) أو أكثر من رأس مال الشركة.
- **الملكية الإدارية MAOW:** نسبة الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة إلى عدد الأسهم الكلية للشركة.
- **الملكية العائلية FAMOW:** نسبة الملكية التي ترجع إلى عائلة واحدة.

- **الملكية المشتتة OWNDIS:** نسبة التداول الحر لأسهم الشركة وذلك من خلال قسمة عدد الأسهم التي يتم تداولها بشكل حر في البورصة على عدد الأسهم الكلية للشركة.

2/2/1/4/7- خصائص لجنة المراجعة Audit committee characteristics : وتتمثل فيما يلي، قياسًا على (حمدان (2012)؛ عرفه ومليجي (2013)؛ سعودي (2016)؛ عبدالمجيد (2017)؛ Hamdan et al., (2012); Sultana & Zahan(2015) (2014); Yunos et al., (2014); Kiryanta (2014); Al-Sraheem et al., (2014); Al-Shaer et al., (2017); Gebrayel et al., (2018):

- **استقلال أعضاء اللجنة ACIND:** نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة).
- **الخبرة المالية والمحاسبة للجنة المراجعة ACEXP:** عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلًا علميًا في مجال المحاسبة أو التمويل أو شهادة مهنية مثل CMA أو CPA أو CFA إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة.
- **حجم اللجنة ACSIZE:** عدد أعضاء اللجنة.
- **عدد مرات الاجتماع ACMEETING:** عدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام.

3/1/4/7- المتغيرات الرقابية (الضابطة):

تشمل المتغيرات الرقابية (الضابطة) بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج الانحدار، ومن أهم هذه المتغيرات:

- **حجم الشركة FSIZE:** ويُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة، قياسًا على (الحوشي (2015 أ)؛ حسين (2017)؛ نويجي (2018)؛ Mulee et al., (2015); Li et al., (2015); Geimechi & Khodabakhshi (2015).
- **الرفع المالي LEV:** ويُقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة، قياسًا على (عفيفي (2011)؛ إبراهيم (2016)؛ حسين (2018)، Abbasi et al., (2012), Li et al., (2015); Karami & Akhgar (2014)).
- **نوع النشاط INDUS:** متغير وهمي يأخذ (1) إذا كانت الشركة تمارس أعمالاً ذات طابع صناعي وتستخدم مستوى تكنولوجيًا عاليًا، أو (صفر) بخلاف ذلك،

قياسًا على (مليجي (2014)؛ علي (2016)؛ عبدالحكيم وآخرون (2016)؛ Pietro & Alfred (2014)).

- **العائد على الأصول ROA:** يُعبر عنه بربحية الشركة ويُقاس بقسمة صافي ربح العام على إجمالي الأصول في نهاية العام، قياسًا على (المدبولي (2016)؛ حماد (2018)؛ شوقي (2018)؛ Warrad (2017) Alexander & Hengky (2017)).
- **نوع مكتب المراجعة AUDTYPE:** يُقصد به مدى سيطرة المكتب على نسبة كبيرة من العملاء في سوق مهنة المحاسبة والمراجعة، خاصة ذوي الأصول والإيرادات الضخمة، ويتم قياسه كمتغير ضمني يأخذ (1) إذا كان مكتب المراجعة من الـ Big4 أو مرتبط معها، ويأخذ (صفر) بخلاف ذلك، قياسًا على (سعد الدين (2014)، مليجي (2014)؛ علي وشحاته (2017)؛ حسين (2017)؛ Hamdan et al., (2012)).

2/4/7- نماذج الدراسة:

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، حاول الباحث تطوير نموذجين لقياس أثر كل من نمط هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة كمتغيرات مستقلة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في البورصة السعودية كمتغير تابع، كما استخدم الباحث بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما يظهر في الشكل رقم (1):

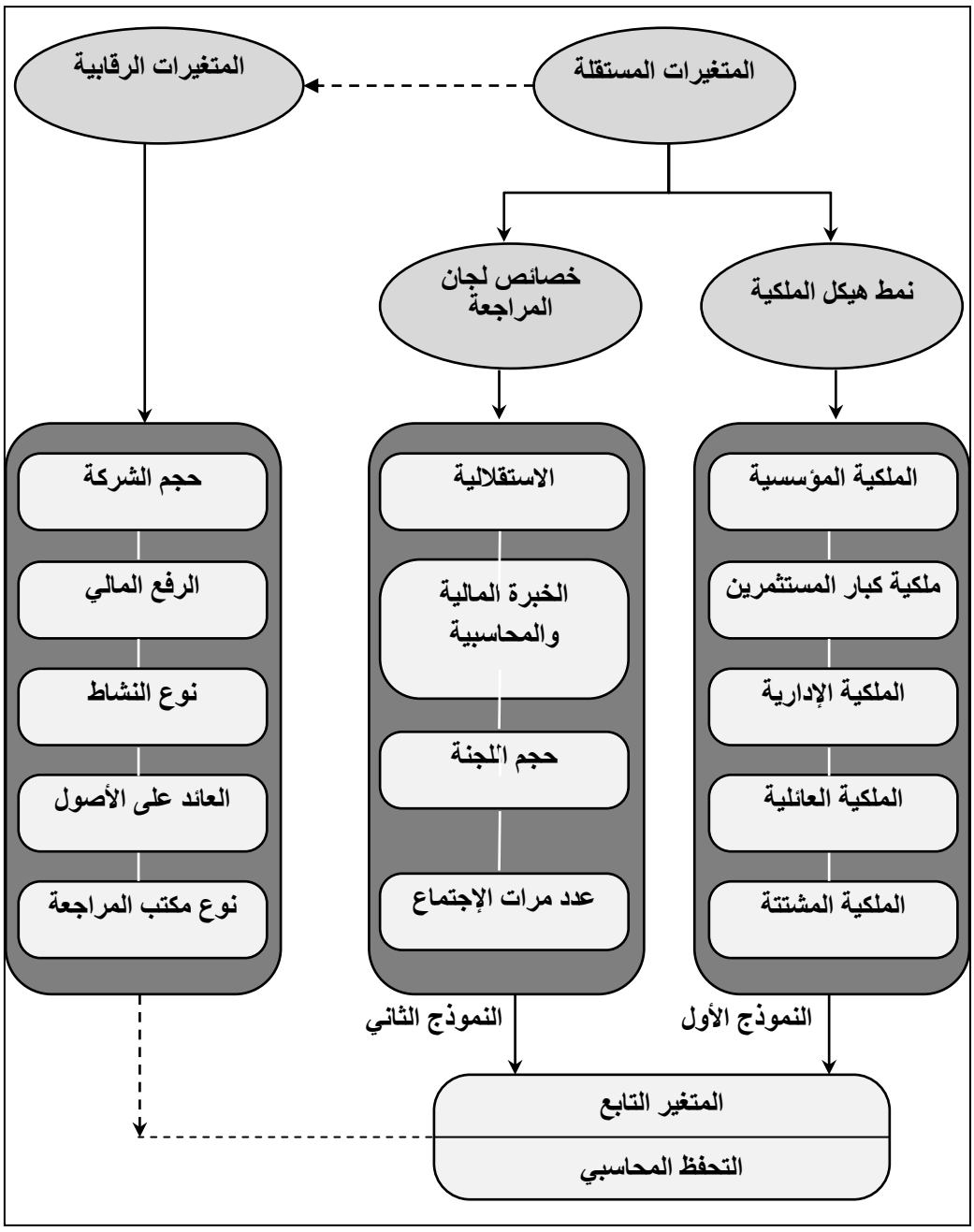

شكل رقم (1) يوضح

إطار البحث ونماذج العلاقة بين المتغيرات

النموذج الأول: أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبى:

$$MTB_{it} = \beta_0 + \beta_1 (INSOW) + \beta_2 (BLOOW) + \beta_3 (MAOW) + \beta_4 (FAMOW) + \beta_5 (OWNDIS) + \beta_6 (FSIZE) + \beta_7 (LEV) + \beta_8 (INDUS) + \beta_9(ROA) + \beta_{10}(AUDTYPE) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

MTB : المتغير التابع، وتعبر عن مستوى التحفظ المحاسبى للشركة (i) فى السنة (t).

β_0 : ثابت الانحدار، وتعبر عت ممارسات التحفظ المحاسبى التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة و المتغيرات الرقابية.

β_1- β_5 : معاملات الانحدار لنمط هيكل الملكية .

B_6- β_{10} : معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية.

ε_{it} : بند الخطأ العشوائى.

النموذج الثانى: أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي:

$$MTB_{it} = \beta_0 + \beta_1 (ACIND) + \beta_2 (ACEXP) + \beta_3 (ACSIZE) + \beta_4 (ACMEETING) + \beta_5 (FSIZE) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (INDUS) + \beta_8(ROA) + \beta_9 (AUDTYPE) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

β_1- β_4: معاملات الانحدار لخصائص لجان المراجعة.

B_5- β_9: معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية.

3/4/7- تصميم الدراسة التطبيقية

يمكن بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط الآتية:

1/3/4/7- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات السعودية المسجلة فى سوق الأوراق المالية خلال الفترة من عام 2013م حتى عام 2016م. وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام 2016م (176) شركة موزعة على ستة عشر قطاعًا، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقًا للشروط الآتية:

- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية وشركات التأمين لما لها من طبيعية خاصة بالتقرير المالي.
- استبعاد الشركات التى تُعد قوائمها المالية بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالعملة السعودية (الريال السعودي).
- أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقارير ومحاضر لجان المراجعة خلال فترة الدراسة.

- ألاَّ تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف، بمعنى أن جميع الشركات المختارة مستمرة فى نشاطها ولم تتوقف قط خلال فترة الدراسة.
- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها فى البورصة السعودية أكثر من (10) سنوات، و ألاَّ تكون قد حققت حسائر بشكل منتظم لأكثر من سنة.

وبعد تطبيق الشروط السابقة، فإن عينة الدراسة مكونة من (106) شركة بما يعادل ما نسبته (60.23%) من إجمالى عدد الشركات المساهمة المسجلة فى سوق الأوراق المالية السعودي، ويوضح الجدول رقم(1) ملخصًا لعدد شركات العينة موزعة حسب القطاع.

جدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة وفقًا للقطاعات

القطاع	عدد الشركات	%
الصناعات البتروكيماوية	13	12.26
الأسمنت	13	12.26
التجزئة	14	13.21
الطاقة والمرافق الخدمية	2	1.89
الاتصالات وتقنية المعلومات	3	2.83
الزراعة والصناعات الغذائية	14	13.21
الاستثمار الصناعي	13	12.26
التشييد ومواد البناء	13	12.26
التطوير العقاري	5	4.72
النقل	4	3.77
الإعلام والنشر	3	2.83
الفنادق والسياحة	3	2.83
شركات الاستثمار المتعدد	6	5.66
الإجمالي	106	%100

2/3/4/7- مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة والإيضاحات المتممة لشركات العنية المنشورة فى مواقع الشركات الإلكترونية، أوعبر موقع هيئة سوق المال السعودي – تداول – www.tadawal.com.sa، إضافة إلى موقعى مباشر www.mubasher.info، وأرقام www.argaam.com المتخصصان في تجميع البيانات المختلفة للشركات العاملة فى المنطقة العربية.

4/4/7- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف البيانات الدراسة وانتهاءً بتقدير نماذجها واختبار فرضياتها، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

1/4/4/7- اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

1/1/4/4/7- اختبارالتوزيع الطبيعى (Normal-Distribution Test) :

استخدم الباحث اختبار (kolmogorov-smirnov) ضمن حزمة برنامج – SPSS- للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة Continuaus Variables المتمثلة في: الملكية المؤسسية، وكبار المستثمرين، والملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المشتتة، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وحجم الشركة،والرفع المالي، ونوع النشاط، والعائد على الأصول.

جدول رقم(2) يوضح التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة بقيم اختبار K-S

Continuous variables	kolmogorov-smirnov		
	Statistic	Df	Sig.
INSOW	2.88	424	0.134
BLOOW	4.75	424	0.185
MAOW	3.51	424	0.177
FAMOW	4.11	424	0.165
OWNDIS	3.80	424	0.171
ACIND	2.92	424	0.155
ACEXP	3.72	424	0.149
ACSIZE	2.43	424	0.125
ACMEETING	2.97	424	0.161
FSIZE	2.88	424	0.131
LEV	2.64	424	0.097
ROA	2.50	424	0.331

يتضح من الجدول رقم (2) أن درجة المعنوية (.sig) أكبر من(.05) لكافة المتغيرات المتصلة، مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، أما بقية المتغيرات – متغير نوع النشاط INDUS، ومتغير نوع مكتب المراجعة AUDTYPE- فهى متغيرات وهمية Summy Variable ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعى.

2/1/4/4/7- اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

تم فحص التداخل الخطي من خلال مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) حيث يُعد مقياسًا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة والرقابية، حيث تظهر مشكلة الازدواج الخطي عند ارتفاع معامل التضخم (VIF) ليصل إلى قيمة تساوي (10) السرطاوي وآخرون(2013)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي رقم (3):

جدول رقم يوضح (3)

نتائج اختبار (VIF) للتداخل الخطي

Variables	Collinearity Statistics			
	Model (1)		Model (2)	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
INSOW	0.378	4.733	–	
BLOOW	0.286	4.687	–	–
MAOW	0.220	3.744	–	–
FAMOW	0.798	2.568	–	–
OWNDIS	0.205	4.121	–	–
ACIND	–	–	0.425	2.561
ACEXP	–	–	0.374	2.733
ACSIZE	–	–	0.497	3.214
ACMEETNG	–	–	0.312	2.631
F SIZE	0.123	2.893	0.294	2.018
LEV	0.166	3.425	0.158	3.364
INDUS	0.187	2.772	0.129	3.012
ROA	0.154	1.285	0.283	2.007

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم معامل (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية أكبر من 0.1، كما أن قيم (VIF) لكافة متغيرات الدراسة أقل بكثير من القيمة (10)، وعلى ذلك فإن نموذجي الدراسة لا يعانيان من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جدًا، وهذا يدل على قوة نموذجي الدراسة في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتحديد هذه التأثيرات.

3/1/4/4/7- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

تم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذجي الدراسة، وذلك عن طريق اختبار (Durbin Watson Test)، وتتراوح قيمة الاختبار مابين (0-4) حيث تشير النتيجة القريبة من (الصفر) إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى عدم وجود ارتباط سالب، أما النتيجة المثلى فهى التي تتراوح مابين (1.5-2.5) رياض (2012)؛ العباسي (2012)؛ حمدان (2012) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات. وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الأول (1.863)، ولنموذج الدراسة الثاني (1.644)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.

2/4/4/7- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي جدول يوضح أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يتضمن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات لكل متغير.

جدول رقم (4) يوضح

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
Variables	**Minimum**	**Maximum**	**Mean**	**Std. Deviation**	**N**
MTB	0.1596	7.1658	1.497	1.195	424
INSOW	0.000	58.78	4.622	12.48	424
BLOOW	7.411	90.12	34.65	22.29	424
MAOW	0.000	88.66	12.89	21.37	424
FAMOW	0.000	57.72	9.93	17.28	424
OWNDIS	7.301	88.95	37.92	23.46	424
ACIND	20.00	100.00	58.73	20.43	424
ACEXP	0.000	1.00	0.779	0.376	424
ACSIZE	2.00	6.00	3.57	0.824	424
ACMEETNG	1.00	12.00	4.25	1.88	424
F SIZE	2000000	475000000	58371346	88477625	424
LEV	0.003	0.378	0.508	0.329	424
INDUS	0.000	1.00	0.560	0.499	424
ROA	0.011	1.27	0.230	0.238	424
AUD TYPE	0.000	1.000	0.570	0.489	424

يتضح من الجدول رقم (4) مايلي:

- **بالنسبة للمتغير التابع (التحفظ المحاسبي MTB):** تُظهر الإحصاءات الوصفية أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية والتي تعكس مستوى التحفظ الكلي في الشركات تتراوح في شركات العينة بين (0.1596) إلى (7.1658) وذلك بمتوسط (1.497) وهو ما يزيد عن الواحد، مما يدل على وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية. ولعل ذلك قد يرجع إلى ما اتخذته البيئة السعودية من إجراءات تنطوي على بعض الممارسات المتحفظة مثل تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدلًا من معايير المحاسبة السعودية، وإصدار لائحة حوكمة الشركات وجعلها إلزامية على الشركات.
- **بالنسبة للمتغيرات المستقلة (هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة):**
- **فيما يتعلق بنمط هيكل الملكية:** تُظهر الإحصاءات الوصفية الخاصة بهيكل الملكية أن نسبة ملكية المؤسسات المالية في شركات العينة تتراوح بين صفر % إلى 58.78% بمتوسط 4.622 %، بينما يبلغ متوسط الملكية الإدارية 12.89%وذلك بنسب تتراوح بين صفر % إلى 88.66%، وفيما يتعلق بملكية كبار المستثمرين في شركات العينة تتراوح بين 7.4% إلى 90.12% بمتوسط 34.65%، ويبلغ متوسط الملكية العائلية 9.93% بنسب تتراوح مابين صفر % إلى 57.72%، أما بالنسبة للملكية المشتتة (الأسهم حرة التداول) فقد تراوحت بين 7.3% إلى 88.95% بمتوسط 37.92%.

وبناءً على هذه الإحصاءات الوصفية، يتضح أن هناك تركز كبير في هيكل ملكية شركات العينة إذ أنه في المتوسط ما يزيد عن 50% من ملكية تلك الشركات مملوكة لمستثمر رئيسي، حيث يمتلك المساهم الرئيس في بعض شركات العينة 90% من الأسهم.

- **فيما يتعلق بخصائص لجان المراجعة:** فقد أوضح التحليل الإحصائي أن نسبة استقلال أعضاء لجنة المراجعة في شركات عينة الدراسة كانت متوسطة، حيث بلغت (58.73%) بينما بلغت نسبة عدم الاستقلال (41.27%)، وقد بلغ أعلى مستوى للاستقلال (100%) – ولعل ذلك يتفق مع ماورد بالفقرة الأولى من المادة (14) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودي من ضرورة تشكيل اللجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين – بينما بلغ أقل مستوى لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة في عينة الدراسة (20%). كما تبين أن معظم أعضاء اللجنة لديهم الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية وذلك بمتوسط

(77.9%) بينما لا يتوافر في (22.1%) من شركات عينة الدراسة الخبرة المالية والمحاسبية وهذا يتفق مع ما أكدت عليه لائحة حوكمة الشركات السعودية من ضرورة أن يكون واحدًا على الأقل من بين أعضاء اللجنة متخصص في الشؤون المالية والمحاسبية.

كما بلغ متوسط حجم اللجنة (3.57)، حيث كان أكبر عدد (6) أعضاء في حين كان أقل عدد (2) عضو، وهذا يتفق مع لائحة حوكمة الشركات التي أكدت على ضرورة ألاَّ يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء.

أما فيما يتعلق بعدد مرات اجتماع اللجنة سنويًا، فتتميز عينة الدراسة بتكرار عدد مرات الاجتماع، فقد بلغ أعلى عدد مرات للاجتماع (12) مرة وأقل عدد (1) مرة، كما بلغ متوسط عدد مرات الاجتماع (4.25) مرة، وتجدر الإشارة إلى أن لائحة حوكمة الشركات لم تحدد عدد مرات اجتماع اللجنة تاركة ذلك لكل شركة وفقًا لظروف وطبيعة نشاطها ومدى الحاجة إلى عقد اجتماعات دورية.

- **بالنسبة للمتغيرات الرقابية:** تتميز شركات عينة الدراسة بارتفاع حجم أصولها فقد بلغ متوسط إجمالي الأصول (58371346) ريال، وقد بلغت أقل قيمة لمتوسط إجمالي الأصول (2000000) ريال في حين بلغت أكبر قيمة (475000000) ريال. كما بلغ متوسط عدد الشركات الصناعية في عينة الدراسة (56%)، أما باقي الشركات إما شركات خدمية أو زراعية أوتجارية أو غيرها. ويوجد اختلاف كبير بين شركات عينة الدراسة في درجة الاعتماد على التمويل الخارجي عند شراء الأصول، حيث بلغ متوسط الرفع المالي (50.8%). كما أن هناك انخفاض في العائد على الأصول لهذه الشركات، فقد بلغ متوسط العائد (23%). وأخيرًا تبين أن نسبة شركات العينة التي تتعامل مع مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) أوالمكاتب المنتسبة (57%) بينما مانسبته (43%) من شركات العينة يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة وطنية، وهو مايؤكد تنوع أنواع بيانات العينة بشكل متناسق.

5/4/7- تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

لاختبار صحة فروض الدراسة التطبيقية تم إجراء تحليل الارتباط ثم تحليل الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (نمط هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة) والمتغير التابع (التحفظ المحاسبي) في ضوء المتغيرات الرقابية أوالضابطة (حجم الشركة، والرافعة المالية، ونوع النشاط، والعائد على الأصول، ونوع مكتب المراجعة،) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، وذلك على النحو الآتي:

1/5/4/7- اختبـار الفـروض المتعلقـة بـأثر هيكـل الملكيـة علـى مسـتوى الـتحفظ المحاسبي (النموذج الأول):

1/1/5/4/7- نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis): لاختبار العلاقة بين نمط هيكل الملكية ومستوى التحفظ المحاسبي، استخدام الباحث اختبار معامل ارتباط بيرسون Person Correlation Coefficient للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المرتبطة بنمط هيكل الملكية والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، وذلك كما يلي:

جدول رقم (5) يوضح

نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الدراسة الأول

Person Correlation											Variables
AUDTYPE	ROA	INDUS	LEV	F SIZE	OWNDIS	FAMOW	MAOW	BLOOW	INSOW	MTB	
										1.000	MTB
									1.000	0.712	INSOW
										0.001	
								1.000	0.712	-0.836	BLOOW
									0.000	0.002	
							1.000	-0.441	-0.496	-0.811	MAOW
								0.000	0.000	0.000	
						1.000	0.839	0.789	0.547	-0.604	FAMOW
							0.001	0.000	0.002	0.000	
					1.000	-0.786	-0.879	-0.753	0.660	0.781	OWNDIS
						0.001	0.000	0.000	0.000	0.001	
				1.000	0.669	-0.676	-0.493	-0.638	-0.485	0.803	F SIZE
					0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
			1.000	0.722	0.841	-0.574	-0.786	-0.725	0.645	0.771	LEV
				0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	
		1.000	0.081	0.265	0.313	0.244	-0.119	-0.191	0.266	0.521	INDUS
			0.101	0.000	0.000	0.001	0.025	0.000	0.000	0.000	
	1.000	0.722	0.541	0.746	0.675	0.648	-0.663	-0.611	0.634	0.605	ROA
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.003	
1.000	0.712	0.655	0.567	0.648	0.721	-0.622	-0.624	-0.613	0.531	0.675	AUDTYPE
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	

يتبين من نتائج الجدول السابق رقم (5) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير المستقل الملكية المؤسسية، والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.712) بمستوى معنوية (0.001) أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير المستقل ملكية كبار المستثمرين، والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.836) بمستوى معنوية (0.002) أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير المستقل الملكية الإدارية، والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.811) بمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين المتغير المستقل الملكية العائلية، والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.604) بمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير المستقل الملكية المشتتة، والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.781) بمستوى معنوية (0.001) أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير التابع التحفظ المحاسبي، والمتغيرات الرقابية حجم الشركة، والرفع المالي، ونوع الصناعة، والعائد على الأصول، ونوع مكتب المراجعة، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لكل من المتغيرات السابقة أقل من (0.05).

2/1/5/4/7- معامل التحديد المصحح (R^2)

:Adjusted Coefficient of determination

يتضمن الجدول التالي حساب قيمة معامل التحديد R^2، وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) يوضح

معامل التحديد (R^2) لنموذج انحدار نموذج الدراسة الأول

Model Summary				
Model	**R**	**R^2**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
1	0.859[a]	0.738	0.699	0.468

a. Predictors: (Constant), INSOW, Bloow, MAOW, FAMOW, OWNDIS, FSIZE, LEV, INDUS, ROA, AUDTYPE

b. Depentent Varible: MTB.

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (69.9%) وهى تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع التحفظ المحاسبي، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير Std. Error of the Estimate، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج.

3/1/5/4/7- اختبار تحليل التباين ANOVA:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار:

جدول (7) يوضح

اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الأول

ANOVA[a]						
Model		**Sum of squares**	**Df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	Regression	0.548	10	0.0498	31.125	0.000[b]
	Residual	0.464	413	0.0016		
	Total	1.194	423			

a. Depentent Varible: MTB.

b. Predictors: (Constant), INSOW, Bloow, MAOW, FAMOW, OWNDIS, FSIZE, LEV, INDUS, ROA, AUDTYPE

يتضح من الجدول (7) أن قيمة اختبار (F=31.125) بمستوى معنوية أقل من (0.01) مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم، فضلاً عن صلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، ويؤكد على تأثير المتغير المستقل (نمط هيكل الملكية) على المتغير التابع (التحفظ المحاسبي)، بمعنى أن نمط هيكل الملكية يؤثر تأثيرًا جوهريًا على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بمستوى معنوية أقل من (0.01).

4/1/5/4/7- اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (8) يوضح

اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار Coefficients[a]

Model		UnStandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.081	1.218	-	3.356	0.001
	INSOW	3.477	1.108	0. 161	3.882	0.000
	BLOOW	-0.631	1.588	-0.033	-1.373	0.672
	MAOW	3.678	1.471	-0.112	2.619	0.081
	FAMOW	-0.118	0.054	-0.015	-0. 476	0.714
	OWNDIS	4.613	0.782	0.448	3.248	0.000
	FSIZE	0.077	0.034	0.242	4.055	0.061
	LEV	0.083	0.036	0.191	3.584	0.001
	INDUS	0.013	0.067	0.008	0.017	0.893
	ROA	0.411	0.153	0.071	0.788	0.064
	AUDTYPE	-0.033	0.049	0.277	1.877	0.000

يتضح من الجدول (9) ما يلي:

- وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار (3.477) بمستوى معنوية (0.000) مما يشير إلى وجود تأثير معنوي، **وهو يعني قبول الفرض الفرعي الأول**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبيد (2010)؛ ودراسة الزمر (2011)؛ ودراسة مليجي (2014)؛ ودراسة حسين (2015).
- وجود تأثير سلبي غير معنوي لملكية كبار المستثمرين على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار (0.631-) بمستوى معنوية (0.672) أكبر من (0.05)، مما يعني وجود علاقة عكسية بين ملكية كبار المستثمرين والتحفظ المحاسبي، **وهو ما يعني رفض الفرض الفرعي الثاني**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عفيفي (2011)، ودراسة مليجي (2014)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة Cullinan et al., (2012)؛ ودراسة Yunos et al., (2010).

- وجود علاقة موجبة غير معنوية لنسبة ما يمتلكه المديرون من أسهم الشركة (الملكية الإدارية) ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار لهذا المتغير (3.678) بمستوى معنوية (0.081) أكبر من (0.05)، **وهو ما يعني رفض الفرض الفرعي الثالث**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Xia & Zhu (2009)، ودراسة Shuto& Takada (2010)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة يوسف (2012)، ودراسة Chi et al., (2009).
- وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية العائلية ومستوى التحفظ المحاسبي (تأثير سلبي معنوي)، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار لهذا المتغير (0.118-) بمستوى معنوية (0.714) أكبر من (0.05)، **وهو ما يعني رفض الفرض الفرعي الرابع**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة يوسف (2012)؛ ودراسة علي وشحاته (2017)؛ ودراسة المدبولي (2017)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة حسين (2015).
- وجود تأثير معنوي للملكية المشتتة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار لهذا المتغير (4.613) بمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05)، **وهو ما يعني قبول الفرض الفرعي الخامس**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة يوسف (2012)؛ ودراسة الزمر (2011)؛ ودراسة مليجي (2014)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة Lafond & watts (2008).
- بتحليل الباحث لعلاقة التحفظ المحاسبي بالمتغيرات الرقابية اتضح عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة (FSIZE)، ونوع الصناعة (INDUS)، ومعدل العائد على الأصول (ROA) حيث كانت قيمة (.Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). بينما ترتبط بدرجة الرفع المالي (LEV)، ونوع مكتب المراجعة (AUDTYPE) حيث كان قيمة (.Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول على النحو الآتي:

$$MTB = 4.081 + 3.477\ (INSOW) + 4.613\ (OWNDIS) + 0.083\ (LEV) - 0.033\ (AUDTYPE)$$

2/5/4/7- اختبار الفروض المتعلقة بأثر خصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي (النموذج الثاني):

1/2/5/4/7- نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

لاختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، استخدم الباحث اختبار معامل ارتباط بيرسون Person Correlation Coefficient للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص لجان المراجعة

(الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، الحجم، وعدد مرات الاجتماع) والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، وذلك كما يلي:

جدول رقم (9) يوضح

مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات نموج الدراسة الثاني

Person Correlation										Variables
AUD Type	ROA	INDUS	LEV	FSIZE	ACM EETING	ACSIZE	ACEXP	ACIND	MTB	
									1.000	MTB
								1.000	**0.689	ACIND
									0.000	
							1.000	**0.453	**0.554	ACEXP
								0.000	0.000	
						1.000	**0.512	**0.321	**0.595	ACSIZE
							0.000	0.000	0.000	
					1.000	0.256	**0.334	**0.271	**0.439	ACM EETING
						0.071	0.000	0.004	0.000	
				1.000	-0.222	-0.083	**0.614	**0.561	**0.717	FSIZE
					0.069	0.478	0.000	0.000	0.000	
			1.000	**0.651	**-0.558	**0.858	**0.784	**0.642	**0.662	LEV
				0.000	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000	
		1.000	0.079	**0.238	**0.257	0.178	0.196	0.152	*0.223	INDUS
			0.116	0.000	0.000	0.001	0.002	0.005	0.000	
	1.000	-0.025	**0.712	**0. 634	**0.646	**-0.588	**0.621	**0.638	-0.211	ROA
		0.872	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.345	
1.000	-0.171	-0.331	0.144	-0.093	-0.111	0.155	0.121	0.167	**0.657	AUD Type
	0.182	0.006	0.335	0.462	0.321	0.178	0.315	0.332	0.000	

**. (Correlation is significant at the 0.01 Level) (2- tailed)

*. (Correlation is significant at the 0.05 Level) (2- tailed)

يتبين من نتائج الجدول السابق رقم (9) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة (استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية، وحجم اللجنة، وعدد مرات الاجتماع) والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط 0.689، 0.554، 0.595، 0.439 على الترتيب بمستوى معنوية أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير التابع التحفظ المحاسبي، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، والرفع المالي، ونوع الصناعة، ونوع مكتب المراجعة) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لكل من المتغيرات السابقة أقل من (0.05)، بينما أظهرت نتائج

مصفوفة الارتباط بيرسون أن هناك علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين العائد على الأصول والتحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.211-) بمستوى معنوية (0.345) أكبر من (0.05).

2/2/5/4/7- معامل التحديد المصحح (R^2) Adjusted Coefficient of determination:

يتضمن الجدول التالي حساب قيمة معامل التحديد R^2 :

جدول رقم (10) يوضح

معامل التحديد (R^2) لنموذج انحدار نموذج الدراسة الثاني

Model Summary				
Model	**R**	**R^2**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
2	0.812[a]	0.659	0.808	0.038

a. Predictors: (Constant), ACIND, ACEXP, ACSIZE, ACM EETING, FSIZE, LEV, INDUS, ROA, AUDTYPE.
b. Dependent Variable: MTB.

يتضح من الجدول (10) أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (80.8%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع التحفظ المحاسبي، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير Std. Error of the Estimate، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج.

3/2/5/4/7- اختبار تحليل التباين ANOVA:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (11) يوضح

اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الثاني

ANOVA[a]						
Model		**Sum of squares**	**Df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
2	Regression	0.787	9	0.0874	23.00	0.000[b]
	Residual	1.553	414	0.0038		
	Total		423			

a. Dependent Variable: MTB.
b. Predictors: (Constant), ACIND, ACEXP, ACSIZE, ACM EETING, FSIZE, LEV, INDUS, ROA, AUDTYPE.

يتضح من الجدول (12) أن قيمة اختبار (F=23) بمستوى معنوية أقل من (0.01) مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم، ويؤكد على وجود تأثير للمتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة: الاستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، وحجم

اللجنة، وعدد مرات الاجتماع) على المتغير التابع التحفظ المحاسبي، بمعنى أن خصائص لجنة المراجعة –السابقة– تؤثر تأثيرًا جوهريًا على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بمستوى معنوية أقل من (0.01).

4/2/5/4/7- اختبار معنوية المعاملات لنموذج اختبار فرض الدراسة الثاني (معادلة الانحدار):

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (13) يوضح

اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار Coefficients[a]

Model		UnStandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
2	(Constant)	-1.881	0.317	-	5.475	0.000
	ACIND	0.015	0.056	0.018	0.337	0.663
	ACEXP	2.058	0.365	0.427	3.309	0.001
	ACSIZE	-0.011	0.0271	0.017	0.335	0.521
	ACM EETING	1.093	0.047	0.026	0.446	0.003
	FSIZE	-0.441	0.025	0.154	2.881	0.085
	LEV	0.263	0.039	0.248	3.032	0.000
	INDUS	0.042	0.069	0.022	0.633	0.073
	ROA	0.053	0.061	0.084	1.734	0.091
	AUDTYPE	0.169	0.078	0.089	2.972	0.002

يتضح من الجدول (13) ما يلي:

- عدم وجود تأثير معنوي لأثر استقلال لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار (0.015) بمستوى معنوية (0.663) أكبر من (0.05)، **وهو ما يعنى رفض الفرض الفرعي الأول**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة سعودي (2016)، ودراسة Hamdan et al., (2012) ودراسة Yunos et al., (2014)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة شاهين (2011)، ودراسة Krishnan & Gnanakumar (2008).

- وجود علاقة موجبة معنوية بين الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار (2.058) بمستوى معنوية أقل من (0.05)، أى أن خبرة لجنة المراجعة تؤثر إيجابيًا على مستوى التحفظ المحاسبى، **وهو ما يعنى قبول الفرض الفرعي الثاني**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة سعودي (2016)، ودراسة Tuan & Koray (2016)، ودراسة Sultana(2015)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة Hamdan et al., (2012)، ودراسة Kiryamto (2014) .
- عدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار (0.011-) بمستوى معنوية أكبر من (0.05)، **وهو ما يعنى عدم قبول الفرض الفرعي الثالث**، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة سعودي (2016)، ودراسة شاهين (2011)، ودراسة Ahmed & Duellman(2013).
- وجود علاقة موجبة معنوية بين دورية اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل نموذج الانحدار (1.093) بمستوى معنوية أقل من (0.05)، **وهو ما يعنى قبول الفرض الفرعي الرابع** . وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حسن (2009)، ودراسة سعودي (2016)، ودراسة Yunos et al., (2014) ودراسة Mohammed et al., (2011)، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة أحمد (2011)، ودراسة Hamdan et al., (2012)، ودراسة Kiryanto (2014) .
- بتحليل الباحث لعلاقة التحفظ المحاسبى بالمتغيرات الرقابية اتضح عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة، ونوع الصناعة، ومعدل العائد على الأصول، حيث كانت قيمة (sig.) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) . بينما ترتبط بدرجة الرفع المالي، ونوع مكتب المراجعة، حيث كانت قيمة (sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الثانى على النحو الآتى:

$$Mtb = -1.881 + 2.058(ACEXP)\ 1.093(ACMEETING) + 0.263(LEV) + 0.169(AUDTYPE)$$

5/7- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المقترحة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التى قام بها الباحث بشقيها النظري والتطبيقي، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التى يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

1/5/7- نتائج البحث:

على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى أن التحفظ المحاسبي يُعد أحد سمات المعلومات المحاسبية التى تضفي مزيدًا من المصداقية والموثوقية على التقارير المالية، كما أنه يمثل أحد الآليات البديلة لحوكمة الشركات حيث يُحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ويزيد من الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى أن تطبيق السياسات المحاسبية المحتفظة يحقق العديد من المنافع الاقتصادية . ويمكن النظر للتحفظ المحاسبى بأنه بمثابة الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التى أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، والذى قد يختلف وفقًا لاختلاف نمط هيكل الملكية ومدى توافر خصائص لجان المراجعة بالشركة، حيث يمثل هيكل ملكية الشركات أحد العوامل الهامة المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي، وبصفة عامة يمكن التميز بين نوعين رئيسين لأنماط هياكل الملكية فى الشركات المساهمة وهما: نمط تركز الملكية ونمط تشتت الملكية. ويتضمن النمط الأول ملكية كبار المستثمرين، ملكية المؤسسات المالية، الملكية الإدارية، الملكية الأجنبية، وملكية الدولة، أما نمط تشتت الملكية فيتضمن تشتت الملكية بين عدد كبير من المساهمين بالشركة.

كما تحتاج لجان المراجعة فى الشركات المسجلة بالسوق السعودية إلى ضرورة تفعيل دورها من خلال الاهتمام بمحددات جودة هذه اللجان المتمثلة في: الاستقلال، والخبرة المالية والمحاسبية، وحجم اللجنة، ودورية اجتماعات اللجنة، نظرًا لما لهذه الخصائص من دور فى تحسين فعالية لجنة المراجعة وتمكينها من القيام بدورها فى تحسين مستوى التحفظ المحاسبي.

أما بشأن **نتائج الدراسة على المستوى التطبيقي** فقد تبين رفض كل من الفرض الفرعي الثانى والثالث والرابع من الفرض العام الأول. بمعنى عدم وجود علاقة بين ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية، والملكية العائلية من ناحية ومستوى التحفظ المحاسبي من ناحية أخرى. بينما أيدت نتائج الدراسة كل من الفرض الفرعي الأول والخامس من الفرض العام الأول، حيث يؤثر نمط الملكية المؤسسية والملكية المشتتة تأثيرًا معنويًا على مستوى التحفظ المحاسبي.

وأخيرًا أشارت النتائج إلى أن خصائص لجان المراجعة المتعلقة بالخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وعدد الاجتماعات الدورية للجنة تؤثر تأثيرًا معنويًا على مستوى التحفظ المحاسبي، أي قبول الفرضين الثاني والرابع من الفرض العام الثاني، بينما لا يوجد تأثيرًا معنويًا لاستقلالية اللجنة وحجمها، بمعنى رفض الفرضين الأول والثالث من الفرض العام الثاني.

2/5/7- توصيات البحث:

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها، **يوصي الباحث** بما يلي:

- حث الشركات وتشجيعها على تطبيق الطرق والسياسات المحتفظة فى إطار معايير المحاسبة الدولية للمحافظة على قيمتها وبخاصة فى ظل التحديات الاقتصادية والهزات المتكررة التى يمر بها سوق الأوراق المالية السعودي.
- قيام هيئة سوق المال السعودي بتطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبى، وجعل الالتزام بمستوى معين للتحفظ المحاسبي أحد شروط إدراج الأوراق المالية للشركة بسوق الأوراق المالية السعودي.
- وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة فى الشركات المقيدة بالبورصة السعودية، والالتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية، بما يسهم فى تقييد السلوك الانتهازى لبعض الأطراف ذات السبطرة لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى، ومن ثم زيادة تكاليف الوكالة.
- ضرورة اهتمام المحاسبين القانونيين بمراعاة آثار التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات التى يقومون بمراجعتها، على عملية المراجعة ككل.
- ضرورة تفعيل الدور الرقابى لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من مدى التزام الشركات بتشكيل لجان المراجعة ومراعاة توفير الخصائص التى تجعل من لجنة المراجعة أداة فعالة والإفصاح عن تقرير لجان المراجعة ضمن التقارير المالية للشركات المسجلة، لما لذلك من تأثير إيجابي على مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي.
- على أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بهيكل الملكية – مثل الملكية الأجنبية وملكية الدولة – وخصائص لجان المراجعة – مثل سمعة أعضاء لجنة المراجعة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم بالشركة، ومكافأة أعضاء اللجنة – وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، نظرًا لقلة الاهتمام بهذه النوعية من الأبحاث فى البيئة الأكاديمية السعودية.

3/5/7- مجالات البحث المقترحة:

يرى الباحث فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساسًا لبحوث مستقبلية ومن أهمها ما يلي:

- أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

- أثـر التطبيـق الإلزامـي لمعـايير التقـارير الماليـة الدوليـة IFRS علـى الـتحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية مقارنة.
- أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على احتمال التعرض للتعثر المالي للشركات المسجلة بالسوق السعودي.
- تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات.
- إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة المشتركة فى مجال التحفظ المحاسبي لتضييق فجوة التوقعات: دراسة ميدانية.
- أثر التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المستقبلي للشركات المسجلة بالبورصة: دراسة تطبيقية مقارنة.
- أثر خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن رأس المال الفكري دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة السعودية.

8- المراجع

1/8- المراجع العربية:

- إبـراهيم ، عـلاء الـدين توفيـق (2017) ، العلاقـة بـين خصـائص البيئـة التنافسـية والـتحفظ المحاسـبي و القيمـة السـوقية للشركات : دراسـة ميدانيـة فـي بيئـة الأعمـال السعودية ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثانى ، ديسمبر ، ص ص 181-236.
- إبـراهيم، فريـد محـرم فريـد (2016)، العلاقـة بـين مسـتوى الـتحفظ المحاسـبي الشـروط بالتقـارير الماليـة المنشـورة ومخـاطر انهيـار أسـعار الأسـهم – دراسـة تطبيقيـة علـى الشـركات المسـاهمة المسـجلة بالبورصـة المصـرية ، **مجلـة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى ، ديسمبر ، ص ص 437-492.
- إبراهيم ، ماجدة حسين (2013) ، دراسة اختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصـاح والتحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأربـاح ، **مجلـة الفكـر المحاسـبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (17) ، العدد الرابع ، ديسمبر ، ص ص 207-266.
- أبو الخير ، مدثر طـه (2008) ، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بـالتطبيق علـى الشـركات المتداولـة فـي سـوق الأسـهم المصـرية، **المجلـة العلميـة للتجـارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثانى، العدد الأول، ص ص 1-57.
- أبو جبل ، نجوى محمود أحمد (2012) ، العلاقة بين العوامل المؤثرة في استقلال مراقـب الحسـابات و ممارسـات الـتحفظ المحاسـبي فـي القـوائم الماليـة المنشـورة للشركات المساهمة السعودية –دراسة نظرية وميدانية ، **مجلـة كليـة التجـارة للبحوث العلميـة**، كليـة التجـارة ، جامعـة الإسكندرية ،المجلـد (49) ، العـدد الثـانى ، الجـزء الثانى ، يوليو ، ص ص163- 207.
- أحمد ، محى الدين أحمد محمد (2009)، أثر هياكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي – دراسة تحليلية تطبيقية ، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.
- إقبال، عمر، مأمون القضاة (2014)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي : دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الأنسانية)**، المجلد (28)، العدد الرابع، ص ص 895-920.

- الإبياري ، هشام فاروق (2012)، مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الرابع ، ص ص 53– 122.
- الجارجي، هاني عبده حسانين (2013)، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للازمة المالية العالمية: دراسة نظرية، **مجلة إدارة الأعمال**، العدد (144)، ص ص 58–67.
- الجرف، ياسر أحمد السيد محمد (2014)، قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الانتهازية للإدارة : دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات التامين في المملكة العربية السعودية، **مجلة البحوث المحاسبية** ، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا ، العدد الثانى ، ديسمبر ، ص ص 1–28.
- الحوشى ، محمد محمود(2015أ)، أثر العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي على تكلفة التمويل بالملكية ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، المجلد (52) ، العدد الثانى، الجزء الثالث، يوليو ، ص ص 1–44.
- الحوشي، محمد سالم (2015ب)، أثر العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص التقارير المالية على منفعة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على الشركات المصرية، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الخيال، توفيق عبد المحسن (2009)، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، يونيه، ص ص191–246.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016)، مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث، أغسطس، ص ص 1 – 47.
- الديسطي، محمد محمد عبد القادر (2005)، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة فى تحقيق جودة التقارير المالية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (29)، العدد الرابع، ص ص 41–74.

- الزمر، عماد سعيد (2011)، تأثير جودة آليات حوكمة الشركات فى مستويات التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الأولى، العدد الأول، ص ص 149-185.
- السهلي ، محمد بن سطان القبانى (2010) ، آلية عمل لجان المراجعة في الشركات السعودية ، دراسة ميدانية ، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد (76) ، ص ص 743- 765.
- السهلي ، محمد بن سلطان القبانى (2009) ، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية** ، جامعة الكويت ، الكويت ، العدد الأول ، ص ص 7-25.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد (2016)، أثر اختلاف هيكل ملكية الشركات على سياسة توزيعات الأرباح من منظور محاسبي – دراسة تطبيقية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (53)، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليو، ص ص 93-140.
- العباسي، عبدالحميد محمد(2012)، **تشخيص الانحدار(مشاكله وعلاجها): تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS**، معهد الدراسات البحوث الأحصائية، جامعة القاهرة، بدون ناشر، ص ص 20-45
- الفار، محمد إبراهيم (2014)، تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية في بورصة الأوراق المالية المصرية، **رسالة ماجتسير في المحاسبة، غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- القضاة ، ليث أكرم ، محمد محمود حميدات ، فارس ارشيد الخرابشة (2015)، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر في القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية الأردنية ، **المجلة العربية للمحاسبة** ، المجلد (18)، العددالاول ، يونيو. ص ص 91-121.
- المدبولي، داليا محمد خيري (2016)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح النقدية من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (53)، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص 207 -266.

- المدبولي، داليا محمد خيري (2017)، مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، المجلد (54)، العدد الأول، الجزء الأول، يناير، ص ص 343-380.
- المعتاز، إحسان بن صالح (2009)، لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بين الواقع والمأمول، **المؤتمر الأول لحوكمة الشركات بعنوان: حوكمة الشركات الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية**، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية، 10/31 – 11/1، ص ص 1-38.
- المليجي، هشام حسن عواد (2010)، أثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الرابع ، ص ص 13-59.
- حسن، نصر طه (2015)، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية ، **المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص 1-44.
- حسين، علاء على أحمد (2015)، تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى – دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، السنة (19)، العدد الثانى، الجزء الثانى ، يوليو ، ص ص 317-380.
- حسين، علاء على أحمد (2017)، نماذج محاسبية مقترحة لقياس التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلى للشركات المساهمة المالية: دراسة تطبيقية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (21)، العدد الأول، الجزء الثانى، أبريل، ص ص 977-47-1.
- حسين ، ماجدة عزت (2015)، أثر العلاقة التبادلية بين هيكل الملكية المركزة والتحفظ المحاسبي على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية لمصر: دراسة تطبيقية ، **مجلة المحاسبة والمراجعة**،

كليـــة التجـــارة، جامعـــة بنـــى ســـويف، المجلـــد الثالـــث، العـــدد الثـــانى، يونيو، ص ص 193- 234.

- حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد (2018)، دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة(22)، العدد الثاني، يوليو، ص ص 304-361.
- حمد ، أمنية خميس ، محمد عبد الله المومني (2018)، أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان : دراسة تحليلية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، المجلد (14)، العدد الأول ، ص ص 81-107.
- حمدان، علاَّم محمد موسى (2012)، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (52)، العدد الرابع، شوال 1433هـ، سبتمبر، ص ص 589-620.
- راشد، محمد إبراهيم محمد (2010)، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية لتقييم اثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)، **رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- رشوان ،عبدالرحمن محمد سليمان (2017)، أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS) ، **مجلة التنمية الاقتصادية** ، جامعة الشهيد حُمة لخضر –الوادى، الجزائر ، العدد الرابع ، ديسمبر، ص ص 182-199.
- رياض ، سامح محمد رضا (2011)، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية ، **المجلة العربية للإدارة** ، العدد الثانى ، ص ص 119-144.
- رياض، سامح محمد رضا(2012)، دور حوكمة الشركات فى الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية، **المجلة العربية للمحاسبة**، جامعة البحرين، العدد الأول، أكتوبر، ص36.

- سعد الدين، إيمان محمد (2012)، دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ص ص 145-196.
- سعدالدين، إيمان محمد (2014)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشاة، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الثانى، العدد الأول، يونيو، ص ص 299-342.
- سعودي، سامح محمد لطفى (2016) ، أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دراسة تطبيقية، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، يونيو ، ص ص 43-86.
- سلامة ، صلاح حسن على (2012) ، نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة (دراسة تطبيقية)، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (16) ، العدد الرابع، ديسمبر ، ص ص 529-633.
- شاهين ، محمد أحمد (2011)، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية ، **المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، أكتوبر ، ص ص 423-478.
- شوقي ،أحمد محمد (2017)، أثر التحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المستقبلى – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (21) ، العدد الثالث ، الجزء الثانى، أكتوبر، ص ص932-975.
- شيتوي، أيمن أحمد أحمد (2017)، دراسة ميدانية مقارنة لأثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على كفاءه استثمارات الشركة والقيمة المضافة لحملة الأسهم : بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد (54) العدد الأول ، الجزء الأول ، يناير، ص ص 81-147.

- صالح ، أحمد السيد إبراهيم (2017) ، أثر درجة الإفصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد (54) ، العدد الأول ، الجزء الثالث ، يناير ، ص ص 315-348.
- عبدالحكيم، مجدى مليجى ، نصر طه حسن عرفه، أحمد حامد محمود عبدالحليم (2016) ، محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (20) ، العدد الرابع ، الجزء الثانى، ديسمبر ، ص ص 331-395.
- عبدالحليم ، أحمد حامد محمود (2015) ، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين – دراسة ميدانية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى ، الجزء الأول ، يوليو ، ص ص 595-683.
- عبدالحليم ، أحمد حامد محمود (2013) ، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية : دراسة نظرية ميدانية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، العدد الثانى ، يوليو ، ص ص 527-611.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود (2012)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية مقارنة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة(32)، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص 205- 308.
- عبدالمجيد، حميدة محمد (2013) ، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة علية في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية ، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، المجلد الأول، العدد الثانى، ص ص 139-174.
- عبدالمجيد، حميدة محمد (2017)، قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح في الشركات السعودية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة(37)، المجلد الأول، العدد الرابع، ص ص 55-108.

- عبدالملك ، أحمد رجب (2017)، دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودى ، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، مايو، ص ص 207- 232.
- عبدالوهاب ، وائل محمد (2014) ، أثر المخاطر السياسية على تشكيل درجة التحفظ المحاسبي والمردود على جودة المعلومات المحاسبية ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، المجلد(38)، العدد الثانى، ص ص 87-145.
- عبيد ، إبراهيم السيد (2010) ، دور الاستثمار المؤسسى في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة : دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية ، **الندوة الثانية عشر لسبل تطوير في المملكة العربية السعودية بعنوان : مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادى والعشرين** ، قسم المحاسبة ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، - 4-5 جماد الأخر 1431هـ ، 18-19 مايو ، ص ص 1-38.
- عرفه ، نصر طه حسن ، مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي (2013)، أثر جودة خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى بشركات المساهمة السعودية –دراسة نظرية تطبيقية ، **مجلة الإدارة العامة** ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، المجلد (54) ، العدد الأول، محرم 1435هـ، نوفمبر، ص ص 47-102.
- عفيفى ، هلال عبدالفتاح (2016) ، العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالى – دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (20) ، العدد الثانى ، الجزء الأول ، يوليو ، ص ص 171-311.
- عفيفي ، هلال عبدالفتاح (2011) ، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح – دراسة أختبارية في البيئة المصرية ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص 160-243.
- على ، ماهر ناجي ، أمير صاحب شاكر (2017) ، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية في عينة من الشركات

الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (25) ، ص ص 1-25.

- علي ، عبدالوهاب نصر ، شحاتة السيد شحاتة (2017) ، أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،المجلد (54) ، العدد الأول ، الجزء الأول ، يناير، ص ص 1-55.
- علي ، نيفين صلاح على ، عبدالله عبدالعظيم راغب هلال ، محمد أحمد حنفى (2014)، أثر استقلال لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (18)، العدد الثالث ، أكتوبر، ص ص 557-635.
- علي، أيمن صابر سيد (2016)، أثر التقديرات المحاسبية على التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بالسوق السعودي ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، المجلد (53)، العدد الثانى ، الجزر الأول ، يوليو ،ص ص 183-235.
- عيد، أحمد عبدالوهاب أحمد (2013)، أثر محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصرى (دراسة نظرية تطبيقية)، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة ، جامعة بنها ، السنة (33) ، العدد الأول ، ص ص 237- 298.
- غريب، عادل ممدوح (2013)، "تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات (دراسة تطبيقية)"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجاة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد (27)، العدد الرابع – الجزء الثاني، ص ص 1-71.
- غريب، عادل ممدوح (2016)، أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية فى جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (56)، العدد الثالث، رجب 1437هـ، إبريل ص ص 495-531.

- فؤاد ، ريمون ميلاد (2016) ، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية –دراسة تطبيقية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (20) العدد الثانى ، الجزء الأول ، يوليو ، ص ص 519–572.
- فودة ، السيد أحمد محمود(2016أ)، أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (دراسة امبريقية)، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- فودة ، السيد أحمد محمود(2016ب) ، أثر الأزمات المالية والسياسة على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم –دراسة أختبارية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة (20) ، العدد الرابع ، الجزء الأول ، ديسمبر، ص ص 585–650.
- كساب ، ياسر السيد (2011) ، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي –دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثانى ، العدد الثانى، ص ص 298–340.
- كساب، ياسر السيد (2012)، "مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة – دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص ص 399 – 492.
- محمد، تامر سعيد عبدالمنعم (2014) ، قياس تأثير التحفظ المحاسبي وآليات حوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية)، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، السنة(4)، العدد (8)، ص ص 503– 547.
- محمد، حسناء عطية حامد (2014)، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014) ، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية،

المجلـة العلميـة للتجـارة والتمويـل ، كليـة التجـارة ، جامعـة طنطـا، المجلد الأول ، العدد الأول ، ص ص 246–304.

- نشـأت ، أسـماء قحطـان محمـد (2012) ، محـددات الـتحفظ المحاسـبي وأثـره علـى وجودة المعلومات المحاسبة : دراسة نظرية تطبيقية ، **رسالة دكتوراه فـي المحاسبة** ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا.
- نـويجي، حـازم محفـوظ محمـد (2018)، أثـر الخصـائص التشـغيلية للشـركات علـى جـودة تقاريرهـا الماليـة: دراسـة تطبيقيـة علـى الشـركات العائليـة المقيـدة بالبورصـة المصرية، **مجلـة الفكـر المحاسـبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كليـة التجارة، جامعـة عين شمس، السنة (22)، العدد الثاني، يوليو، ص ص 1440 –1501.
- هيئـة السـوق الماليـة (2010)، **لائحـة حوكمـة الشـركات فـي المملكـة العربيـة السعودية**:/Available at: www.cma.org.sa
- يوسـف، علـي (2012)، أثـر محـددات هيكـل ملكيـة المنشـأة فـي تحفـظ التقـارير الماليـة، دراسـة تطبيقيـة ، **مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونيـة**، المجلـد (28)، العدد الأول، ص ص 235–264.

2/8– المراجع الأجنبية:

- Abbasi, M. ; E. Kalantari; H. Abbasi (2012), " Impact of Corporate Governance Mechanisms on Firm Vaue: Evidence from the Food Industry of Iran", **Journal of Basic and Applied Scientific Research**, 2(5):4712-4721.
- Abbott, L.J.; S. Parker; & G.F. Peters (2004), "Audit Committee Characteristics and Restatements", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 23(1): 69-87.
- Abdullah, R.; Z. Ismail; & M. Smith (2018), "Audit committees' involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance", **International Journal of Auditing**, 22 (3): 429-458.
- Abernathy, J.L.; B. Beyer; A.Masli; & C. Stefaniak (2014), "The Association between characteristics of Audit Committee Accounting experts, Audit Committee Chairs, and Financial Reporting timeliness", **Advances in Accounting,** 30 (2): 283-297.

- Ahmed, A.S.; & S. Duellman (2013), “Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism”, **Journal of Accounting Research**, 51 (1): 1-30.
- Ahmed, K.; & D.Henr (2012), "Accounting Conservatism and Voluntary Corporate Governance Mechanisms by Australian Firms", **Accounting and Finance**, 52(3): 631-662.
- Al- Najjar, B.; & E. Kilincarslan (2016), “The effect of Ownership structure on dividend policy : evidence from Turkey”, **Corporate Governance: The International, Journal of Business in Society**, 16 (1): 133-161.
- Al- Sraheen, D.A.O.; F.H. Fadzil; S.S.Ismail; & O.Y.Abdullah (2014), “Does Coporate Governance Matter? Evidence from Accounting Conservatism Practices among Jordanian Listed Companies’, **International Journal of Learning & Development**, 4 (4): 64-80.
- Alexander, N.; & Hengky (2017), “Factors Affecting Earnings Management in the Indonesian Stock Exchange”, **Journal of Fiance and Banking Review**, 2 (2): 8-14.
- Al-Fayoumi, N.; B.Abuzayed; & D. Alexander (2010), "Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan", **International Research Journal of Financial and Economics**; 38:28-47.
- Alkurdi, A. ; M. Al- Nimer; & M. Dabaghia(2017), “Accounting Conservatism and Ownership Structure Effect: Evidence from Industrial and Financial Jordanian Listed Companies”, **International Journal of Economics and Financial Issues**, 7(2):608-618.
- Artiach, T.C; & Peter M. Clarkson (2011), “Disclosure, Conservatism and the cost of equity capital: A review of the Foundation literature”, **Accounting & finance**, 51 (1): 2-49.
- Ball, R.; A. Robin; & G. sadka (2008), "Is Financial Reporting shaped by Equity Markets or by Debt Markets? An International Study of Timeliness and Conservatism", **Review of Accounting Studies**, 13:168-206.
- Basu, S. (1997), “The Conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings”, **Journal of Accounting and Economics,** 24 (1): 3-27
- Baxter, P.; & J.cotter (2009), "Audit Committees and Earning Quality", **Accounting and Finance**, 49 (2): 267-290.

- Beaver, W.H.; & S. G. Ryan (2005), “Conditional and unconditional conservatism : Concepts and modeling”, **Review of Accounting Studies**, 10 (2-3): 269-309.
- Bedard, J.; & Y. Gendron (2010), "Strengthening the financial reporting systems: Can audit Committees deliver?", **International Journal of Auditing**, 14(2):174-210.
- Beekes, W.; P. Brown; & Q. Zhang (2015), "Corporate Governance and the Informativeness of Disclosures in Australia: A Re/ Examination", **Journal of Business Finance and Accounting,** 34(7&8): 1141-1168.
- Biddle, G. C.; M.L.Z. Ma; & F.M. Song (2016), “Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk”, **Working Paper** : 1-55. **Available at: http://ssrn.com/abstract=1621272**.
- Bona – Sanchez, C.; J. Perez – Aleman; & D.J. Santana – Martin (2011), “Ultimate Ownership and Earnings Conservatism”, **European Accounting Review**, 20 (1): 57 – 80.
- Bouzgarrou, H.; & P.Navatte (2013), "Ownership Structure and acquirers Performance: Family vs.non- Family Firms", **International Review of Financial Analysis**, 27:123-134.
- Bricker, R.; & G. Markarian (2015), "Institutional Investors and Insider Trading Profitability", **European Accounting Review**,24(3):495-518.
- Carcello, J.V.; & T.L. Neal (2003), "Audit Committee Characteristics and Auditor dismissals Following new going – Concern reports", **The Accounting Review**, 78(1):95-117.
- Chau, G.; & S. Gary (2010), " Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence From Hong Kong", **Journal Of International Accounting, Auditing and Taxation**, 19(2): 93-109.
- Chen, L.H; D.M. Folsom; W. Peak; & H. Sami (2014), “Accounting Conservatism, Earning Persistence and Pricing Multiples on Earnings”, **Accounting Horizons**, 28 (2): 233 – 260.
- Cheng, C. L.; & F. H. Kung (2016) , “ The Effects of Mandatory Corporate Social Responsibility Policy on Accounting Conservatism”, **Review of Accounting and Finance**, 15 (1): 2-20.
- Chi, W.; C. Liu; & T.Wang (2009), "What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 5(1):47-59.

- Crawely, M.J. (2015), “Macroeconomic consequences of Accounting: The effect of accounting conservatism on macroeconomic ndicators and the money supply”, **The Accounting Review**, 90 (3): 987-1011.
- Cullinan, C.P.; F.Wang; P.wang; & J.Zhang (2012), “Ownership Structure and Accounting Conservatism in China”, **Journal of International Accounting, Auditing & Taxation**, 21 (1): 1-16.
- Falahnejad, F.; & M. Taheri (2014), "The Investigation of Relationship between Earnings quality and Institutional Ownership", **Applied Mathematics in Engineering, Management and Technology**, 4:146-159.
- Fan, Q.; & X.J. Zhang (2012), “Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality”, **Contemporary Accounting Research**, 29 (1): 38-56.
- Filatotchev, I.; & C. Nakajima (2010), "Internal an External Corporate Governance: An Interface between an Organization and its Environment", **British Journal of Management**, 21(3):591-606.
- Foroghi, D.; H. Amiri; & Z.N. Fallah (2013), “Corporate Governance and Conservatism", **International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences**, 3 (4): 61-72.
- Gebrayel, E.; H. Jarrar; C. Salloum ; & Q. Lefebvre (2018), "Effective association between audit Committees and the internal audit Function and its impact on Financial reporting quality: Empirical evidence From Omani Listed Firms", **International Journal of Auditing**, March, 22(2):197-213.
- Geimechi, G.; & N. Khodabakhsi (2015), “Factors Affecting the level of accounting conservatism in the financial statements of the listed companies in Tehran stock exchange”, **International Journal of Accounting Research**, 2 (4): 41-49.
- Hamdan, A.M.M. (2017), “The Role of Accounting Conservatism in the Relationship between ownership structure and firm performance”, **Int. J. Critical Accounting**, 9 (5/6) : 523-539.
- Hamdan, A.M.M.; T.H. Alhayale; & E.M. Aboagela (2012), “The Impact of Audit Committee Characteristics on Accounting Conservatism: Additional Evidence From Jordan”, **Journal of King Saud University, Administrative Sciences**, 24 (1): 1-15.
- Hassan, Y.; R. Hijazi; & K. Naser (2017), “Does Audity Committee substitute or complement other corporate governance

mechanism: Evidence from and emerging economy", **Managerial Auditing Journal**, 32 (7): 658-681.

- Haw, I. M.; S.S.M. Ho; J.Y. Tong; & F.F. Zhang (2012), "Complex Ownership Structures and Accounting Conservatism", **Working Paper**, **Available at: http://aaahq.org/AM2011/ abstract. cfm?submissionID=....**
- Hu, J.; A.Y. Li; & F.F. Zhang (2014), "Does Accounting conservatism improve the corporate information environment ?", **Journal of Internation Accounting, Auditing and Taxation**, 23 (1): 31-43.
- Ismail, H.; T. M. Iskandar; &M.M. Rahmat (2008), "Corporate reporting quality, Audit Committee and quality of Audit", **Malaysian Accounting Review**, 7(1):21-42.
- Jiang, H.; & A. Habib (2009), "The Impact of different types of Ownership Concentration on annual report Voluntary Disclosure in New Zealand", **Accounting Research Journal**, 22 (3): 275-304.
- Kamolsakulchai, M.; (2015), "The Impact of the Audit Committee Effectiveness and Audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand", **Review of Integrative Business and Economics Research**, 4 (2): 328 – 341.
- Karami, A. ; M. Akhgar (2014), " Effect of Company Size and Leverage Features on the quality of Financial Reporting of Companies Listed in Tahran Stock Exchange", **Journal of Contemporary Research in Business**, 6(5):71-82.
- Kiryanto, A.; (2014), "Analysis of the Characteristics Audit Committee on Earnings Quality", **International Journal of Business Economics and Law**, 4(1):31-37.
- Krishnan, G.V. & G. Visvanathan (2008), "Does The Sox Definition af An Accounting Expert Matter? The Association between Audit Committee Directors' Accounting Expertise and Accounting Conservatism", **Contemporary Accounting Research**, 25(3):827-857.
- Kubota, K.;& H. Takehara (2015), "Family Firm, Accounting Conservatism, and Information Asymmetry: Evidence From Japan", **Journal of Strategic and International Studies**, 10(4):5-21.
- Kung, F.H.; K. James; & C.L. Cheng (2011), "Overseas Listing and Accounting Conservatism: Evidence From Chinese H-Share Companies", **Asian Review of Accounting**, 19 (3): 266-278.

- Kung,F. H.; C.L.Cheng; & K. James (2010), "The Effects of Coperate Ownership structure on Earnings Conservatism: Evidence From China", **Asian Journal of Finance & Accounting**, 2(1): 47-67.
- Lafond, R.; & R.L. watts (2008), "The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review**, 83 (2): 447 – 478.
- Lafond, R.; & S. Roychowdhury (2008), "Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Journal of Accounting Research**, 46 (1): 101-135.
- Lara, J.M.G.; B.G.Osma; & F. Penalva (2016), "Accounting Conservatism and Firm investment efficiency" **Journal of Accounting and Economics**,61(1):221-238.
- Larmou, S.; & N. Vafeas (2010), "The relation between board size and firm performance in Firms with a history of poor Operating Performance", **Journal of Management and Governance**, 14(1):61-85.
- Lary, A.M.; & D.W. Taylor (2012), "Governance Characteristics and role effectiveness of Audit Committees", **Managerial Auditing Journal**, 27(4):336-354.
- Leventis, S.; P. Dimitropoulos; & S. Owusu-Ansah (2013), "Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence from the Banking Industry", **Corporate Governance: An International Review**, May, 21 (3) : 264-286.
- Li, H. (2018), "Unconditional Accounting Conservatism and Real Earnings Management", **International Journal of Financial Research**, 9 (2): 203-215.
- Li, W.X.B.; T.T. He; G.Y.N.Tang; & A.Marshall (2015), "Accounting consepratism, Does ownership structure matter?", **Avialabel at: http://surf2015.uno.edu/d_coroporate_decision_making/paper-62. pdf .**
- Lin, L. (2016), "Institutional Ownership Composition and Accounting Conservatism", **Revquant Finance Account**, 46: 359-385.
- Mehdi, M.; J.M. Sahut; & F. Teulon (2017), "Do Corporate governance and ownership structure impact dividend policy in emerging market during financial crisis?", **Journal of Applied Accoutning Research**, 18 (3): 274-297.
- Mohammed, N. F.; K. Ahmed; & X. D. Ji (2017), "Accounting Conservatism, Corporate Governance and Political Connections", **Asian Review of Accounting**, May,2 5 (2) : 288-318.

- Moridipaur, H.; Z. Mousavi; & F.Darash (2014), “Conditional Conservatism and Level of Bankruptcy”, **Euro-Asian Journal of Economics and Finance**, 2 (1): 79-85.
- Mule, R.K.; M.S. Mukras; & O.M. Nzioka (2015), “Corporate Size, Profitability and Markt Value: An Econometric panel analysis of listed firms in kenya”, **Europen Scientifc Journal**, 11 (13): 376-396.
- Mustapha, M.; & A.C. Ahmed (2011); "Agency Theory and Managerial Ownership: Evidence From Malaysia", **Managerial Auditing Journal,**May, 26(5): 419-436.
- Nekounam, J.; R. Sotudeh; Z. Kohandel; & S.A.S. Mohseni (2013), “Study of Relationship between Institutional Ownership and Accounting Conservatism in Accepted Companies in Tehran Stock Exchange”, **Life Science Journal**, 10 (2): 79 – 84.
- Paulo, I.I.S.L.de Melo.; P.R. N. Cavalcante; & E. Paulo (2013), “The Relationship between Auditing Quality and Accounting Conservatism in Brazilian Companies”, **Journal of Education and Research in Accounting**, 7 (3): 293 -314.
- Pergola, T. M.; & G.W. Joseph (2011), "Corporate Governance and Board Equity Ownership", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 11(2): 200-213.
- Pietro, P. ; & W. Alfred (2014), "Earnings quality Measures and Excess Returns ", **Journal of Business Finance & Accounting (JBFA),**41(5-6):545-571.
- Qasim, A., (2018), "Audit Committee effectiveness: reflections From The UAE", **Economics and Business Research**, 15 (1):87-107.
- Rahman,A. R., (2002), "Incomplete Financial Contracting, Disclosure, Corporate Governance and Firm value – with Evidence From a Moderate Market For Corporate Control Environment", **Working Paper, Available at: http://www.ssrn. com/abstract=348304.**
- Ramalingegowda, S.; & Y. Yong (2012), “Institutional Ownership and Conservatism”, **Journal of Accounting and Economics**, 53(1-2): 98-114.
- Rapani, N.H.A (2011), "Influence of Auditor Quality and Audit Committee Effectiveness on Earnings Conservatism of Malaysian Public Listed Firms", **The Degree of Doctor** of Philosophy of Curtin University: 1-280. **Available at:http://espace.curtin.edu.au/handle/20.500.11937/890?show =full.**

- Rossi, F.; R. Boylan; & R.J. Cebula (2018), “Financial decisions and ownership structure as control mechanisms of agency problems: evidence from Italy”, **Corporate Governance: the International, Journal of Business in Society**, 18 (3): 531-563
- Ruch,G. W.; & G. Taylor (2015), “Accounting Conservatism, A Review of Literature”, **Journal of Accounting Literature**, 34 : 17-38.
- Setiawan, D.; B. Bandi; L.K. Phua; & I. Trinugroho (2016), “Ownership structure and dividend policy in Indonesia”, **Journal of Asia Business Studies**, 10 (3): 230-252.
- Shroff, P.K.; R.Venkataraman; & S. Zhang (2013), “The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings: An Event-Based Approach”, **Contemporary Accounting Research**, 30 (1): 215-241.
- Shuto, A.; & T. Takada (2010), "Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect", **(JBFA) Journal of Business Finance & Accounting**, 37(7-8): 815-840.
- Siagian, D.; & S.V. Siregar (2018), “The Effect of Audit Committee financial Expertise and relative status onEarnings Management: Case of Indonesia”, **Journal of Akuntansi,** XXII (3): 321 – 336.
- Soliman, M.M.; & A.A. Ragab (2014), “Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: An empirical study of the listed companies in Egypt”, **Research Journal of Finance and Accounting**, 5 (2): 155 – 167.
- Song, F. (2015), “Ownership structure and accounting conservatism: A literature Review”, **Modern Economy**, 6 : 478 - 483.
- Sultana, N. (2015), “Accounting Conservatism”, **International Journal of Auditing,** 19 (2): 88 – 102.
- Sultana, N., (2010), “Audit Committee effectiveness and Darnings Conservatism an Australian anlysis”, **The degree of doctor** of philosophy of curtin university: 1-225.
- Sultana, N.; & J-L.W.M.Van der Zahan (2015), “Earning Conservatism and Audit Committee Financial Expertise”, **Accounting and Finance**, 55 (1): 279-310.
- Tuan, M.G.; & K. Tarihi (2016), “The Association between Audit Committee Characteristics and Accounting Conservatism : Evidence From Borsa Istanbul”, **Accounting and Auditing Review**, (47): 115-130.

- Vlaminck, N.; & Sarens, G. (2015), “The Relationship between audit committee characteristics and financial statement quality : Evidence from Belgium”, **Journal of Management and Governance**, 19 (1) : 145-166.
- Warrad, L.H. (2017), “The Influence of Leverage and profitability on earnings quality: Jordanian case”, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 7 (10): 62-81.
- Watts, R.L. (2003), “Conservatism in Accounting – part I : Explanations and implications”, **Accounting Horizons**, 17 (3) : 207 – 221.
- Xu, X.; X. Wang; & N. Han (2012) “Accounting Conservatism, ultimate Ownership and Investment Efficiency”, **China Finance Review International**, 2 (1):53-77.
- Yang, C. Y.; H.N.Lai; & B.L. Tan (2008), "Managerial Ownership Structure and Earnings Management", **Journal of Financial Reporting & Accounting**, 6(1):35-53.
- Yunos, R.M.; M. Smith; & Z. Ismail (2010), "Accounting Conservatism and ownership Concentration: Evidence From Malaysia", **Journal of Business and Policy Research**, 5 (2): 1-15.
- Yunos, R.M.; S.A. Ahmed; & N. Sulaiman (2014),"The Influence of Internal Governance Mechanisms on Accounting Conservatism", **Procedia – Social and Behavioral Sciences**, 164:501-509.
- Zhong, K.; D.W. Gribbin; & X. Zheng (2007), "The Effect of Monitoring by Outside Blockholder on Earnings Management", **Quarterly Journal Of Business & Economics**, 46(1):37-60.
- Zhong, Y. ;& W. Li (2016), “Accounting conservatism: A literature Review”, Australian Accounting Review, 27 (2) 195 – 213.